



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

تقدير أثر السياستين المالية و النقدية على أهم
مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة (2001-2015)

إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطلبة:

التجاني كروش

عبد الرزاق زهواني

محمد الهاشمي بن موسى

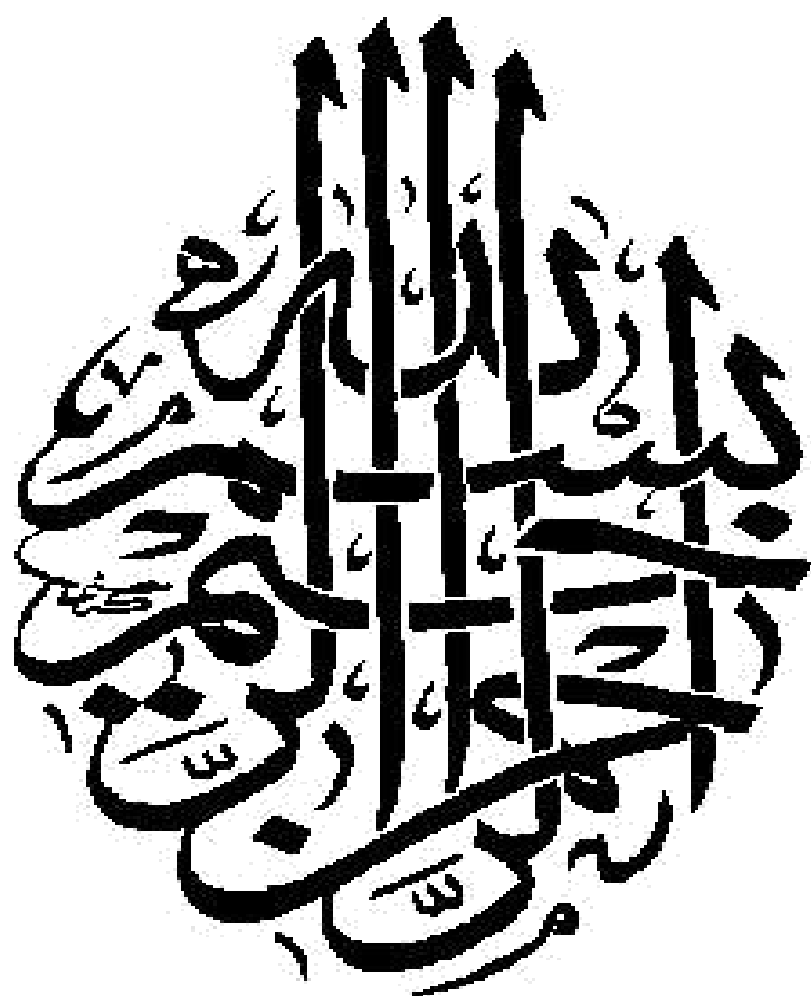
أعضاء لجنة المناقشة

د/هشام ليرة أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي رئيساً

د/أحمد نصير أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي مشرفاً ومقرراً

د/محمد البشير بن عمر.... أستاذ محاضر "ب" بجامعة حمه لخضر الوادي ممتحناً

السنة الجامعية: 2017/2016



﴿... وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[البقرة : 282]

الإهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا الى من علمنا العطاء بدون انتظار

الوالدين الغاليين برا وإحسانا

الى اخواننا و اخواتنا حبا و تقديرا

إلى الذين صدق فيهم قول الحكيم..... رب أخ لم تلده أمك..... إلى جميع الأخلاء

الأوفياء...أصدقاء الطفولة والدراسة

الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد

التجاني

عبد الرزاق

محمد الهاشمي



شكر و تقدير

قال سبحانه و تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ "إبراهيم آية 7"

و قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتقدم باسمى عبارات التقدير والشكر و العرفان ، للذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ، و مدنا

بكل المعلومات و التوجيهات الثمينة و المتابعة الحثيثة لانجاز هذا البحث : الدكتور /نصير احمد

كذلك الشكر الموصول الى جميع اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و بالأخص

من ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في انجاز هذا البحث

و الى كل عمال و موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي .



الملخص:

تمحورت الدراسة حول عملية تقدير أثر السياستين المالية والنقدية كمتغيرات مستقلة، ويبين أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية كمتغيرات تابعة، ولما تحضى به البنوك التجارية من مكانة متميزة في عملية استقطاب الموارد المالية من مختلف الشرائح، وإعادة ضخها في الدورة الاقتصادية، كما اعتمدنا في تحليل السياسة المالية والسياسة النقدية لفترة الدراسة 2001-2015 على التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الثلاثية التي يصدرها البنك الجزائري، وفيما يخص معطيات أو بيانات مؤشرات الأداء المالي على القوائم المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري. وهنا نقترح استخدام طريقة Eviews 04 في تقدير أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على أهم مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات تقييم الاداء المالي ، السياسة المالية ، السياسة النقدية، اتجاهات السياستين المالية و النقدية، معايير تقييم المعلمات المقدرة.

Abstract:

The study tackles the influences of the two policies of finance and Monetary as independent changes are the Nain impacts in evaluating the financial performance of commercial banks accordingly the commercial banks has an outstanding position for attracting financial resources from different sides pumpit into the economic cycle to achieve the highest development rates.

We rely also on the financial and Monetary variables from 2001 to 2015 in yearly analytical reports , and the thvree statysical bulletins which are issued from the Algerian Bank. Regarding to financial performance data on the National Algerian Bank's list.

Here we suggest using the Eviews 04 method to assess the impact of fiscal policy and monetary policy on the most important indicators of financial performance in commercial banks.

key words: Evaluation indicators performance of the financial , fiscal policy, Monetary policy, Trends in fiscal policy and Monetary policy , Evaluation criteria parameters estimated

فهرس المحتويات

51	3- مؤشرات ملء رأس المال للبنك الوطني
53	المطلب الثاني: إتجاهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015
53	أولا: إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015
53	1- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2015
56	2- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2015
57	ثانيا: إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015
58	1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015
60	المطلب الثالث: متغيرات الدراسة و الأدوات والطرق المستخدمة
61	أولا: متغيرات وطريقة جمع معطيات الدراسة
61	1- المتغيرات المستقلة
61	2- المتغيرات التابعة
61	3- طريقة جمع معطيات الدراسة
62	ثانيا: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات
62	1- البرامج الإحصائية
62	2- الأدوات الإحصائية والطرق
62	1-2- المعايير الاقتصادية
62	2-2- المعايير الإحصائية
62	2-3- المعايير القياسية
64	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة
64	المطلب الأول: أثر السياسة المالية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي
64	أولا: أثر السياسة المالية على العائد إلى الإيرادات
67	ثانيا: أثر السياسة المالية على النقديت إلى إجمالي الودائع
69	ثالثا: أثر السياسة المالية على حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
71	المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي
72	أولا: أثر السياسة النقدية على العائد إلى إجمالي الإيرادات
74	ثانيا: أثر السياسة النقدية على النقديت إلى إجمالي الودائع
75	ثالثا: أثر السياسة النقدية على مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
76	المطلب الثالث: الأثار و الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة
76	أولا: الأثار بين متغيرات الدراسة
77	ثانيا: الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة
79	خلاصة الفصل.
81	الخاتمة العامة.
85	المراجع.
	الملاحق.

13	3-1- التوازن المالي
13	3-2- التوازن الاقتصادي
13	3-3- التوازن الاجتماعي
13	3-4- التوازن العام
13	ثانيا: نظرة حول السياسة النقدية
13	1- تعريف السياسة النقدية
14	2- أدوات السياسة النقدية
14	1-2- الأدوات الكمية (الغير مباشرة)
15	2-2- الأدوات الكيفية (المباشرة)
16	3- أهداف السياسة النقدية
17	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
17	الدراسة الأولى: غزال رقية (2015)
18	الدراسة الثانية: سفيان حريز (2014)
22	الدراسة الثالثة: إسماعيل حسن المسلماني (2009)
23	الدراسة الرابعة: عباس كاظم الدعمي، ميساء سعد جواد حيي (2012)
24	الدراسة الخامسة: جعفر هي محمد (2012)
26	الدراسة السادسة: محمد ياسر زيدان النحال (2016)
28	الدراسة السابعة: عيد عبد الله الجهني (2006)
30	الدراسة الثامنة: علي بن الضب، رشيدة أحمد دحو (2016)
32	الدراسة التاسعة: بشير باعمارة (2013)
33	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
33	الدراسة الأولى: MUHAMMAD YASIR NAVEED (2015)
34	الدراسة الثانية: Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen (2012)
35	الدراسة الثالثة: Greg Edame Ekpung, Hope Izundu Uwalaka C.C. Udude (2015)
37	الدراسة الرابعة: Anca Munteanu · Mihaela Göndör (2012)
38	المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة (القيمة المضافة)
40	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية أثر انعكاس السياستين المالية والنقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في بنك BNA
42	تمهيد:
43	المبحث الأول: الطرق و الأدوات المستعملة في الدراسة
43	المطلب الأول: مجتمع الدراسة "البنك الوطني الجزائري BNA
43	أولا: لمحة تعريفية خاصة بالبنك الوطني الجزائري
43	1- نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري
44	2- وظائف و أهداف البنك
45	3- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
48	ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري
48	1- مؤشرات الربحية للبنك الوطني
50	2- مؤشرات السيولة للبنك الوطني

الصفحة	المحتوى
	شكر و تقدير
	إهداء
	الملخص
I-I	فهرس المحتويات
I-I	قائمة الجداول وأشكال
I	قائمة الملاحق
أ- د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: الأطر النظرية لمفاهيم الاداء المالي والسياستين المالية والنقدية
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في البنوك التجارية
3	أولاً: عموميات حول الأداء والأداء المالي
3	1- تعاريف عامة حول الأداء
4	2- مفاهيم عامة حول الأداء
4	3- أهمية الأداء المالي
4	ثانياً: مفاهيم عامة حل تقييم الأداء المالي
5	1- مفاهيم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
5	2- أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
5	3- أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
6	ثالثاً: مدخل ومؤشرات تقييم الأداء المالي
6	1- مدخل النسب المالية
7	2- هيكل مؤشرات المالية
7	1-2- مؤشرات الربحية
8	2-2- مؤشرات السيولة
9	3-2- مؤشرات ملاءة رأس المال
10	4-2- مؤشرات توظيف الأموال
11	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية
11	أولاً: نظرة حول السياسة المالية
11	1- تعاريف عامة حول السياسة المالية
11	2- أدوات السياسة المالية
11	1-2- الأنفاق العام
12	2-2- الإيرادات العامة
12	3-2- الموزنة العامة
13	3- أهداف السياسة المالية



فهرس الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
49	مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 - 2015	(1-2)
50	مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 - 2015	(2-2)
51	مؤشر ملاءة رأس المال للبنك الوطني الجزائري الفترة 2001-2015	(3-2)
54	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015	(4-2)
56	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015	(5-2)
58	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2015	(6-2)
61	متغيرات السياسة المالية و السياسة النقدية	(7-2)
61	متغيرات مؤشرات الربحية و السيولة و ملاءة رأس المال	(8-2)
65	تقدير المعادلة (01)	(9-2)
66	إعادة تقدير المعادلة رقم (01) بعد حذف R	(10-2)
69	تقدير المعادلة المحسنة للمعادلة رقم (03)	(11-2)
70	الآثار المتبادلة بين النفقات العامة والإيرادات على مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	(12-2)
73	تقدير المعادلة (13)	(13-2)
74	تقدير المعادلة (11)	(14-2)
76	الآثار المتبادلة بين متغيرات الدراسة	(15-2)
77	العلاقة بين متغيرات الدراسة	(16-2)

فهرس الاشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
46	الميكمل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	(1-2)
49	مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 – 2015	(2-2)
50	مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 – 2015	(3-2)
52	مؤشر ملاءة رأس المال للبنك الوطني الجزائري الفترة 2001-2015	(4-2)
54	التوزيع النسبي للنفقات الكلية 2011-2015	(5-2)
72	سحابة النقاط بين الكتلة النقدية ومؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات	(6-2)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
تقدير المعادلة رقم (02)	1
تقدير المعادلة رقم (02) بإدخال $Ma(1)$	2
تقدير المعادلة رقم (03)	3
العلاقة الغير خطية بين (M) و (Y_2)	4
العلاقة الغير خطية بين (M) و (Y_3)	5
تقدير المعادلة رقم (13)	6
تقدير المعادلة رقم (13) بإدخال $AR(1)$ و $MA(1)$	7

المقدمة العامة

تلعب السياسة الاقتصادية لأي دولة دورا هاما و محوريا في تحقيق التوازنات و الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة، و حتى تستطيع السياسة الاقتصادية من تحقيق الاهداف فهي بحاجة الى سياسات ووسائل تساعد على ذلك، و لعل اهم هذه السياسات الاقتصادية ، السياسة المالية و السياسة النقدية و بالتالي يساهمان في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق ادوات السياستين المالية و النقدية لتحقيق عدة اهداف منها التوظيف الكامل و محاربة التضخم ، و كذا التحكم في المعروض النقدي .

و للبنوك التجارية دورا رياديا و استراتيجيا في تنفيذ السياستين المالية و النقدية في البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء، كما تساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور البنوك التجارية بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لممارسة أنشطتها المختلفة، من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل واضح و متناسق و الحفاظ على استقرار مؤشرات و ضمان تخطيطها للظروف الاستثنائية أو الطارئة، و تحتل البنوك التجارية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما لها من تأثير ايجابي في مسارات التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية من مصادر الادخار المختلفة المتاحة في الاقتصاد الوطني و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ولا يمكن تحقيق أداء جيد للبنوك التجارية، الا من خلال استخدام عدة مؤشرات مالية تمكنها من تقييم ادائها لمعرفة وضعيتها المالية ، و تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية للوصول إلى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه و معرفة الموقع ضمن الهيكل المصرفي المحلي و الدولي و الاقليمي.

وهذه الدراسة تتمحور حول تقدير أثر السياستين المالية و النقدية في الجزائر على أهم مؤشرات الأداء المالي لأحد البنوك التجارية في الجزائر، و هو البنك الوطني الجزائري (BNA).

❖ الإشكالية الرئيسية:

وتتلخص مشكلة البحث في كيفية اختيار أفضل الطرق الإحصائية عن طريق تقدير أثر السياستين المالية و النقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، و تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة و استبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير ملموس في الظاهرة. و من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي الآثار التي يخلفها تطبيق السياستين المالية و النقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؟



من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نثير مجموعة من الأسئلة الفرعية منها:

- فيما تتمثل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟ وما هي أهم مؤشرات؟

-هل توجد علاقة طردية بين متغيرات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة ومؤشرات تقييم الأداء المالي

للبنك الوطني الجزائري؟

-هل توجد علاقة عكسية بين الإيرادات العامة ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري؟

- هل هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيرات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) مع مؤشرات تقييم الأداء المالي

للبنك الوطني الجزائري؟

❖ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1 -لعملية تقييم الأداء المالي عدة مفاهيم وتعريف منها بأنه الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق

مقارنة مؤشرات الفعلية بتلك المستهدفة خلال مدة زمنية محددة، ومن بين أهم المؤشرات التي تستخدم في

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية نذكر منها:

- مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، مؤشر ملاءة رأس المال،توظيف الاموال .

2 -توجد علاقة طردية بين متغيرات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك

الوطني الجزائري.

3 -توجد علاقة عكسية إن وجدت بين الإيرادات العامة ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري .

4 -هناك علاقة طردية بين متغيرات السياسة النقدية (الكتلة النقدية) مع مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني

الجزائري .

❖ مبررات اختيار الموضوع:

1- الرغبة في التطرق الى المواضيع الخاصة بالمجال المصرفي، وتقاطعها مع مجال التخصص.

2- الرغبة في التطرق للمواضيع ذات الصلة والتي تتميز بالحدثة، وقلة الدراسات التي تناولت مثل هذه البحوث.

❖ أهداف الدراسة و أهميتها:

- **أهداف الدراسة:** يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تبيان أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

2- التعرف على السياستين المالية والنقدية ومراحل تطورها في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

3- تحديد العلاقة بين متغيرات السياستين المالية والنقدية وأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، من خلال طريقة Eviews التي لها تأثير في المتغيرات التابع تشهد المتغيرات المستقلة التي ليس لها تأثير في تلك المتغيرات، وذلك من أجل تحسين كفاءة أداء هذه البنوك لاحقاً.

- **أهمية الدراسة:** تم التطرق إلى موضوع أثر تقدير السياستين المالية والنقدية على أهم مؤشرات تقييم

الأداء المالي للبنوك التجارية للاعتبارات التالية:

1- التغيرات التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية، في ظل الإصلاحات الاقتصادية و الأزمات المالية العالمية.

2- محاولة الوصول إلى المتغيرات السياسية المالية والسياسة النقدية التي لها تأثير مباشر على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

3- المساهمة في إثراء البحث العلمي بالمراجع والدراسات البحثية لمثل هذه المواضيع.

❖ حدود الدراسة :

مكانيا تركزت الدراسة في البنك الوطني الجزائري أما زمنيا فقد امتدت الدراسة بين 2001 الى 2015، وذلك ارتباطا باستخدام وتحليل وقياس البيانات المالية المتمثلة في التقارير المالية السنوية والنشرات الإحصائية للفترة المدروسة مع مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري لنفس الفترة.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

بما تمليه متطلبات البحث العلمي، وتبعاً لما تناولناه ضمن الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في سرد كل ما يخص الجانب النظري للبحث، أما فيما يخص الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي المستند على البيانات الواقعية باستخدام الحزمة الإحصائية الجاهزة Eviews 04 ، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد

وقياس علاقة الترابط بين متغيرات الدراسة باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، ومؤشرات الأداء المالي.

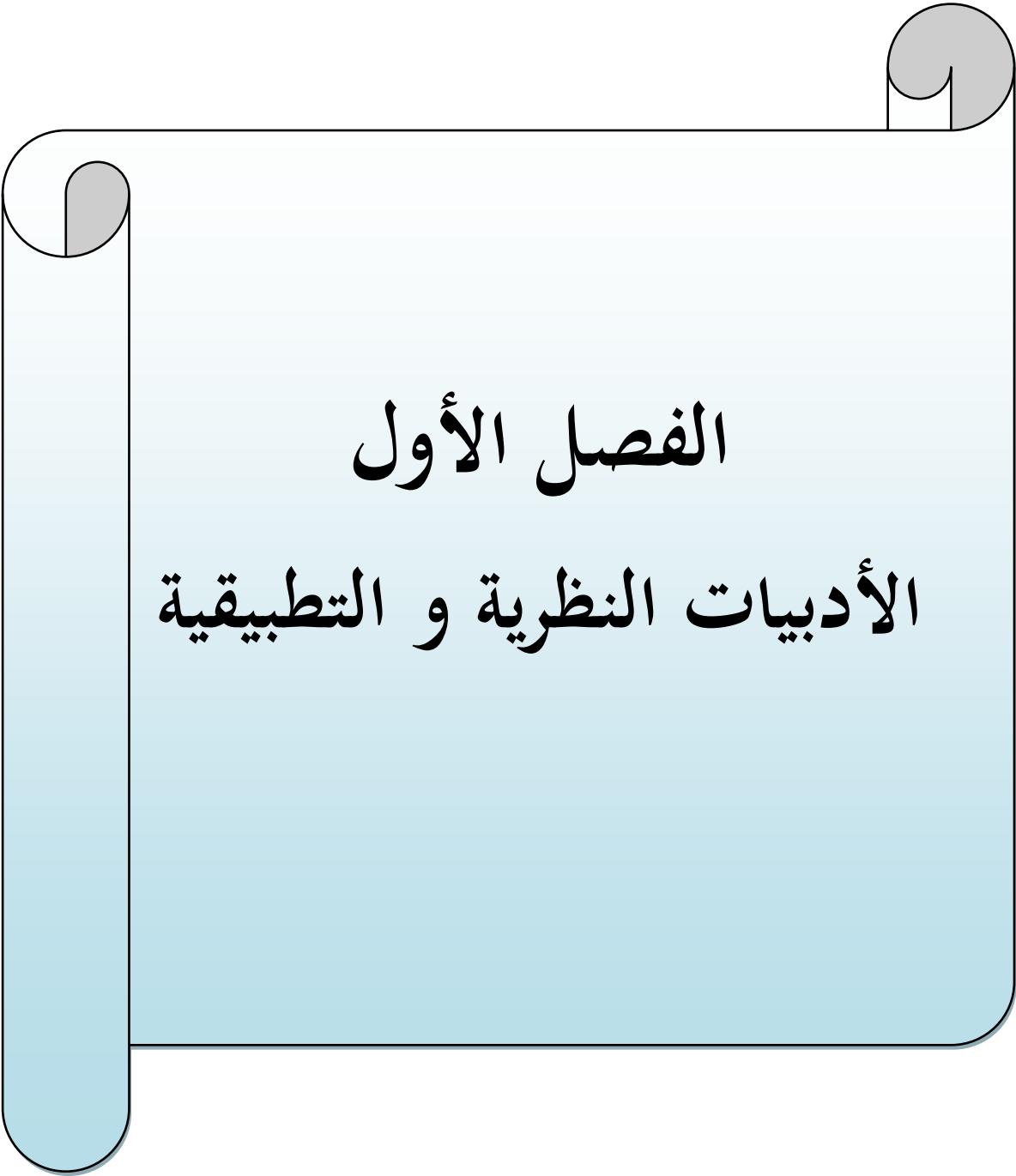
❖ صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا للمذكرة واجهنا عدة صعوبات أهمها، صعوبة الحصول على البيانات المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة، مع تضارب في دقة المعلومات، ومع قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع خاصة موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك.

❖ محتوى الدراسة:

تم الاعتماد على منهجية IMRAD للإجابة على إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان الأطر النظرية لمفاهيم لكل من الأداء المالي والسياستين المالية والنقدية، أما المبحث الثاني بعنوان الأدبيات التطبيقية، لتوضيح العلاقة بين إشكالية البحث و التراث العلمي، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي تناولت إحدى متغيرات دراستنا.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية من أجل تقدير أثر كل من السياستين المالية والنقدية في الجزائر على أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات وفي المبحث الثاني تناولنا تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها، وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ما توصلنا إليه من النتائج وتوصيات.



الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد:

تلعب المنظومة المصرفية في أي دولة دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية المعاصرة، حيث تعتبر المسؤولة عن أداء وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل الاقتصاد.

كما تكتسي عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية بالغة لما تحض به البنوك التجارية من مكانة متميزة ومرموقة على الساحة الاقتصادية من خلال استقطابها للموارد المالية، مستخدمة في ذلك عدك مؤشرات مالية تمكنها من معرفة الوضع المالي الخاص بها بدقة، ولتمكين البنوك التجارية من لعب دورها الأساسي المتمثل في توفير الموارد المالية وإعادة توجيهها بالشكل المناسب في الاقتصاد يتطلب ذلك رسم سياسات مالية ونقدية منسجمة مع أدواتها لتحقيق أهدافها بكل دقة وموضعية.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الأدبيات النظرية، سنتطرق في المبحث الأول إلى الأطر النظرية لمفاهيم الأداء المالي للبنوك التجارية، السياسة المالية والسياسة النقدية، وفي المبحث الثاني سنتطرق لأهم الدراسات العلمية التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة أو عنيت بجانب هام من متغيرات الدراسة الحالية في محاولة لربط التراث العلمي السابق بموضوع الدراسة الحالية،

المبحث الاول : الأطر النظرية لمفاهيم الأداء المالي و السياستين المالية و النقدية،

المبحث الثاني : العلاقة الوظيفية بين اشكالية البحث و التراث العلمي.

المبحث الأول: الأطر النظرية لمفاهيم الأداء المالي و السياستين المالية و النقدية

سنترك في هذا المبحث الى كلاً من مفاهيم الاداء المالي ، و تقييم الاداء المالي وكذا أهم مؤشرات تقييم الاداء في البنوك التجارية ، واخيرا مفاهيم كلاً من السياستين المالية و النقدية . حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، فالمطلب الأول يستعرض بعض المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ، أما المطلب الثاني يتمحور حول المفاهيم العامة للسياستين المالية والنقدية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في البنوك التجارية

يخصى الأداء المالي في المؤسسات المالية بكافة أنواعه باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأنسب هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوقة بما، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات المالية من خلال مؤشرات محددة لتحديد انحرافات عن الأصناف المحددة سلفاً.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: عموميات حول الأداء والأداء المالي

سنتناول في هذا العنصر تعاريف عامة لكلاً من الاداء و الاداء المالي.

1- تعاريف عامة حول الأداء:

● **التعريف الأول:** "يقصد بالأداء هو جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت"¹.

● **التعريف الثاني:** " يعبر عن إمكانية المنظمة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد، وهذا من أجل التوصل إلى نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات وبالإضافة إلى أن الأداء يعطي الفرصة لإجراء التقييم والمقارنة نسبة على الغايات والمعايير والنتائج السابقة والمقارنة أيضا مع منظمات أخرى، ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية"².

و من خلال التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف للأداء " يتمثل الأداء في قدرة المنظمة على تحقيق أفضل النتائج، وتطابقها قدر الإمكان مع الخطط والبرامج المسطرة مسبقاً، مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة." "

¹ - فاطمة الزهراء النوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام الشمولية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص:14

² - علاء فرحات طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص

2- مفاهيم عامة حول الأداء المالي:

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة ذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

● **التعريف الأول:** "الأداء المالي هو تقديم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية معا، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة"¹.

● **التعريف الثاني:** ويمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية:²

✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

✓ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.

✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤشر في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف التالي "الأداء المالي هو عبارة عن جزء من اداء المنظمة ككل، أي يختص بالجانب المالي للمنظمة، وذلك بالاعتماد على النسب و المؤشرات المالية." "

3- أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي في:³

-زيادة فرص الوصول كمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة.

-انخفاض تكلفة رأس المال والتي تربط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء.

-أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل موارد متاحة.

-خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة.

-بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح ممن يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.

-تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز مسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.⁴

ثانيا: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

¹ - عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص:38

² - رشيد حفص، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر دراسة إحصائية خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص:35.

³ - آسيا ضيوحات وياسمين العلائية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها مع الإفصاح المحاسبي، الملتقى دولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014، ص:16.

⁴ - يحي سعيدي ولخضر أوصيف، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في تطوير الأداء المالي للبنوك الإسلامية، الملتقى دولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014، ص:10

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به البنوك التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية أولاً، وثانياً لدور عملية تقييم الأداء المالي الرائد في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري.

1- مفاهيم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

- يمكن التعبير عن مفهوم تقييم الأداء المالي بأنه الطريقة الدورية للوصول إلى الصورة الواقعية عن طريق مقارنة مؤشرات فعلية بتلك المستهدفة خلال المدة الزمنية المحددة.¹

- مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق لأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها.

2- أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة في جوانب ومستويات عدة يمكن إبرازها في الآتي:

- قدرة البنك على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها للكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة والاستمرار في العمل.²

- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام المواد المتاحة للبنك التجاري.

- تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الإفصاح عن درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.³

- الإسراع في الكشف عن الانحرافات عن طريق عملية تقويم الأداء المالي في موقع محدد سوف يمنع تسربه إلى المواقع الأخرى مما يؤدي إلى تقليص الانحراف وتقليل الخسائر.

- تساهم عملية تقييم الأداء المالي في تحسين وتطوير أداء المسؤولين فهي تساعد الرؤساء في اكتشاف جوانب الضعف والقصور عن كفاءة العاملين والعمل على معالجتها عن طريق التنمية والتدريب.⁴

- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة.⁵

3- أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهداف عدة يمكن عرض أبرزها على النحو التالي:

¹ نصر حمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:25.

² - Williams. MR, **Performance Appraisal in Management**, Heinemann, London, 1975, P:69.

³ نصر حمود مزيان فهد، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

⁴ - فائزة عبد الكرم محمد، تقييم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 8، العدد 22، العراق، 2013، ص:298.

⁵ صلاح الدين حسن السبيسي، نظم المحاسبية والرعاية على تقييم الأداء في المؤسسات المالية، دار الوسام، لبنان، 1998، ص:222.

-متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً ضمن البيانات المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.¹

-الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلاقي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.²

-بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بصورة مثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة.³

-تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.⁴

ثالثاً: مدخل ومؤشرات تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ذات أهمية بالغة، من عدة أطراف كالمالكين والمودعين والمقترضين والحاملين وعليه يمكن النظر إلى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال عدة مدخل تعكس رغبات ووجهات النظر إزاء عملية تقييم الأداء المالي في هاته البنوك، وسيتم تسليط الضوء في دراستنا على المدخل المالية التي هي صلب موضوع بحثنا.

ويعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وركيزة أساسية من ركائزها فهي تتطلب الوضوح والتدقيق اللازم لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم. وفي دراستنا هذه تم التركيز على مؤشرات المالية في البنوك التجارية لكونها تعطي صورة واضحة ودقيقة وشاملة على أداء البنوك التجارية.

1- مدخل النسب المالية:

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء البنوك التجارية وتقييمها، والنسب المالية أو المعادلات المالية أو المؤشرات المالية كلها تعطي نفس المعنى⁵، والنسب المالية هي علاقة رياضية تجمع بين رقمين أحدهما بسيط والآخر مقام، مثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى إلا من خلال مقارنتها بذات النسب للبنك التجاري نفسه وسنوات سابقة و لبنك تجاري آخر أو للقطاع الذي تعمل فيه البنك التجاري أو مع مستويات بنسب محددة مسبقاً كأهداف أو مقارنتها مع مستويات بنسب موضوعة من محكمين وخبراء.⁶

¹ - نصر حمود ميزان فهد، مرجع سابق، ص:30.

² - Jill. L. Wetmore and John. R. Brick, **The Basi Risk Economics and Business**, 1998, P:73.

³ - محمد عبد الوهاب العزاوي، نظام تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازن، مجلة الرشيد المصري، العدد5، العراق، 2002، ص:14.

⁴ - William. H. Baughn and Charles. E. Walker, **The Bankers Hand-book, Homewood. III: Business on Irui**,1989, P:82

⁵ - نصر حمود ميزان فهد، مرجع سابق، ص:38.

⁶ -David. F. **Concepts of Management**, 8 th Ed, Prentice-HALL, 2001, P:141

وبغية الاستفادة من النسب المالية في تقييم المالي في البنوك التجارية لا بد من مراعاة الجوانب الآتية:

- أن تعطي النسب المالية مدلولاً منطقياً في تفسيرها وتطبيقها.

- أن لا يتم الاعتماد عن نسبة واحدة في التقييم الأداء المالي.

- أهمية وجود ارتباط بين الهدف من تقييم والنسب المستخدمة.

- المؤشرات المالية في حد ذاتها ليست ذات فائدة كبيرة ما لم تكن مقترنة بمعايير أو نسب معيارية.

وتعتبر عملية استخدام لنسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء في البنوك التجارية مرهون بمدى قدرتها على

توصيل دلالات علمية معينة تقيد الباحثين على تقييم وتعرف على السلبيات والإيجابيات والمصاحبة لعمل البنوك

التجارية.¹

2- هيكل المؤشرات المالية:

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في البنوك، فنجاح عملية تقييم يعتمد

في درجة كبيرة على دقة المؤشرات المالية، وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم.

وهناك عدة أنواع من مؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء في البنوك التجارية، ومن بين أنواع المؤشرات

الأكثر انتشاراً واستعمالاً هي:

1-2 مؤشرات الربحية Profitability Indicators:

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتعني ربحية البنك هي

محصلة لمختلف السياسات المتخذة في مختلف شؤونها، لذلك فإن المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن

طريقة التي تدار بها البنك أما مؤشر الربحية فيعبر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية.²

فكلما سعت البنوك التجارية إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك.³

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة منها:⁴

❖ نسبة هامش الربح:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

هامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة

¹ - نصر حمود مزيان فهد، مرجع سابق، ص: 39، 40.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية وتحليل المالي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 327.

³ - سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الفترة 2001-2004، العدد: 29 سنة 2007، ص: 122.

⁴ - نصر حمود مزيان فهد، مرجع سابق، ص: 58، 59.

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنوك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح المصرف التجاري.

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية:**

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الاموال، ويعمل البنك التجاري دائما على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهموا البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح "العائد" التي حققها البنك.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

❖ **معدل العائد على إجمالي الإيرادات:**

تبين هذه النسبة صافي الأرباح التي حققها البنك التجاري لإجمالي الإيرادات، وزيادتها يعني كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

$$\text{معدل العائد على إجمالي الإيرادات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

2-2 مؤشرات السيولة Liquidity Indicators:

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.¹ كما تستخدم هذه المؤشرات كأدوات لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة عن مدى قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.² ومن بين مؤشرات السيولة نذكر:³

❖ **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:**

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل في العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

¹ - مركز البحوث المالية والمصرفية، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالآزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد:8، العدد:3، الاردن، 2000، ص:21.

² - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص:34.

³ - نصر حمود مزيان فهد، مرجع سابق، ص:63، 64.

❖ المعدل النقدي:

يشير هذا المعدل إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصده له لدى البنك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض في هذا المعدل، ويحسب كالتالي:

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

❖ نسبة السيولة القانونية:

تعكس هذه النسبة قدرة البنك التجاري على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على وفاء بالتزاماته المالية.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{(النقدية+الشبه نقدية)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2-3 مؤشرات ملاءة رأس المال Solvency Indicators:

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.¹ وتظم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواع عدة من أهمها:

❖ مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

ويبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع تمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلاً²، وتحسب النسبة كما يلي:³

$$\text{مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني حاجة البنك إلى نوعين من الأموال، فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكفي مصادر البنك الذاتية لمواجهتها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن المصادر طويلة الأجل قد أتاحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستثمر في موجودات المتداولة.⁴

❖ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:

¹ - عبد الحليم كراحة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006، ص:200.

² - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص:334.

³ - محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد: 4، العدد: 1، الاردن، 1996، ص:17.

⁴ - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص:334.

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

4-2 مؤشرات توظيف الأموال:

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في مجالات مخالفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال وتقيس هذه المؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في مجالات مختلفة.² ومن أهم هذه المؤشرات:³

❖ مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:

تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة. وبذلك فإن هذه النسبة تعتبر من بين أهم النسب التي يجب على البنك ان يراقبها باستمرار، لأن ذلك يعني التوجه للاستثمار نحو أفضل المجالات.

$$\text{مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100$$

❖ مؤشرات الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:

يوضح هذا المؤشر كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى لأداء الخدمات المصرفية كافة، التي يتمثل عائدها أوجز، كثير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم للموجودات.

$$\text{مؤشرات الإيرادات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

¹ - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 65.

² - صلاح لدين حسن السبيسي، مرجع سابق، ص: 257.

³ - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 67.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية و السياسة النقدية

تعد السياستين المالية و النقدية من أبرز متغيرات السياسة الاقتصادية وإحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل.

كما تسعى الدولة من جراء استخدامها لأدوات السياسة المالية و النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها، زيادة الناتج الوطني، زيادة النمو الاقتصادي، التحكم في معدل التضخم وكذا تخفيض معدلات البطالة. مع التأكيد على أهمية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة دون تعارض.

أولاً: نظرة حول السياسة المالية

تشير السياسة المالية إلى الجهود والبرامج الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل وذلك من خلال استخدام أدواتها

1- تعاريف عامة حول السياسة المالية:

للسياسة المالية عدة تعاريف سنحاول التطرق لبعض منها:

- **التعريف الأول:** " هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني و العمالة والإستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة"¹.
 - التعريف الثاني:** " تعرف بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"².
 - **التعريف الثالث:** " تشير السياسة المالية إلى تلك السياسة التي تتعلق باستخدام خزانة الدولة أو مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية معينة"³.
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف التالي: "وتتمثل في تلك البرامج والسياسات المنتهجة من طرف الدولة ممثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية العامة".

2- أدوات السياسة المالية:

يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال استخدام الأدوات المالية والتي تشمل: الإنفاق العام، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

- 1-2 الإنفاق العام:** يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية من بين الأدوات المالية، فهو يولد أثراً مهماً على الطلب الكلي والأنشطة التنموية في البلد، حيث أن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيب الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثراً مباشراً على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

¹ - محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص:189.

² - سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص:163.

³ -D.N. Dwivedi, **Macro economies, Theory and Policy**, 3rd ed, Tata Mc Graw-Hill Education private Dlimited; New Delhi;INDIA, 2010, P:600.

ويمكن تعريف الإنفاق العام كما يلي: "تعتبر النفقة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام أو جماعي"¹.

تعرف النفقة العامة عادة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة²، نستنتج أن هناك ثلاث عناصر للنفقة العامة يلزم توفرها وهي:³

كـ الشكل النقدي للنفقة.

كـ صدور النفقة عن هيئة عامة.

كـ الغرض من الإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة.

2-2 الإيرادات العامة: لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي ان الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

ويمكن تعريف الإيرادات العامة بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.⁴

من هذا التعريف نستنتج أن الإيرادات العام متنوعة منها السيادية (الضرائب والرسوم)، والإيرادات الاقتصادية (ممتلكاتها ومشروعاتها الاقتصادية من تأجير العقارات وفوائد القروض وأرباح المشروعات) والإيرادات الائتمانية وتمثل في القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة.

2-3 الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة"⁵.

كما تعرف على أنها: "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف على تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة"⁶.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الميزانية العامة من خلال المادة 3 من قانون 90/21 المتعلق بالحاسبة العمومية أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها"⁷.

¹ عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص:63.

² باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة، دار التعاون للطباعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص:100، 101.

³ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2008، ص:287.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، 2003، ص:63.

⁵ محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، ط1، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للنشر، 2007، ص:08.

⁶ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:383.

⁷ القانون رقم 90/21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية، المادة 3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

أما حسب القانون 84/17 المتضمن قوانين المالية الجزائرية بأنها: "وثيقة تشريعية يتم بواسطتها تقدير وتأشير سنويا النفقات والإيرادات النهائية للدولة بهدف السماح للسير الحسن للمصالح العمومية وتجسيد أهداف المخطط السنوي للتنمية".¹

3- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد و تنسجم معهم و توحد الأهداف والجهود، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:²

3-1 التوازن المالي: وهو استخدام موارد الدولة، بالشكل يراعي فيه ثلاث جوانب، أولها ان النظام الضريبي يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والوفرة، وثانيها عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية وملائمتها من حيث نسب محددة، وثالثها يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية، ويؤدي التوازن المالي إلى تحقيق استقرار اقتصادي.

3-2 التوازن الاقتصادي: الوصول إلى حجم إنتاج أمثل، لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن.

3 3 التوازن الاجتماعي: وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته.³

3-4 التوازن العام: التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي وبين مجموع الناتج الوطني.

ثانيا: نظرة حول السياسة النقدية

من خلال هذا سنحاول التطرق إلى أبرز تعاريف السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها.

1- تعريف السياسة النقدية:

سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف وإن اختلفت، لكن تصبو كلها نحو هدف واحد ألا وهو تحديد مفهوم السياسة النقدية.

● **التعريف الأول:** على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد".⁴

● **التعريف الثاني:** ويعرفها "Kent" بأنها: "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة".⁵

¹ - القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 07 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 6، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

² - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 189.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 44.

⁴ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 112.

⁵ - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 86.

● **التعريف الثالث:** كما يعرفها الاقتصادي "J.P. Patat": "تعرف السياسة النقدية عموما على أنها ذلك التصنيف القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة"¹.

● **التعريف الرابع:** تعبر السياسة النقدية في تلك الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع ليطماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط منح القروض.²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف التالي: "وهي تلك الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي من التحكم في المعروض النقدي بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي للبلد".

2- أدوات السياسة النقدية:

للتأثير على حجم المعروض النقدي تستخدم السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية للتحكم في حجم النقد الائتمان المصرفي وهذا بأساليب كمية وكيفية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

2-1 الأدوات الكمية (الغير مباشرة):

يهدف البنك المركزي من خلال هذه الأدوات إلى فرض رقابة غير مباشرة على الائتمان، حيث يتجه تدخله أساسا نحو إعادة تمويل البنوك، عن طريق أساليب غير مباشرة، تسمح له بالتحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي مع مراعاة قوى العرض والطلب والسوق النقدي، ومن بين هذه الأدوات نذكر منها:

☒ سياسة إعادة الخصم:

والمقصود به سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة للبنوك التجارية، بغية التأثير على حجم الائتمان، في حالة إحتياجها إلى موارد إضافية لتمويل عملياتها المصرفية³، وهذا نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لم يحن موعد استحقاقها.⁴

ويعد سعر إعادة الخصم وسيلة البنك المركزي، إما لتشجيع جهود البنوك التجارية للاقتراض منه أو للحد من لجوؤها للاقتراض، ففي حالات زيادة عرض النقود، يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم لتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه، وتتقلص سيولتها، ومنه تقلص الطلب على الائتمان المصرفي، أما إذا كان حجم المعروض النقدي قليلا (انكماش) فإن البنك المركزي يخفض من سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك على الاقتراض ومنه زيادة سيولة البنوك التجارية ورفع حجم الائتمان المصرفي.⁵

¹ - Jean Pierre Patat, **Monnaie, Institutions Financières et Politique manétane**, Ed Economica, Paris, 1986, P:277.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:53.

³ - العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص:116.

⁴ - ليلى أمهتان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص:26.

⁵ - العلواني عديلة، مرجع سابق، ص:116.

وعملية إعادة البنوك خصم لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، تقضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم.¹

✘ نسبة الاحتياطي القانوني:

يعرف الاحتياطي القانوني بذلك الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وذلك لدعم مركزها المالي وبناء صمعة طيبة للبنك²، ويؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية باستخدام هذه الوسيلة حسب حالة النشاط الاقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، مما يجد من قدرتها على منح الائتمان، فينخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة ومن ثم حجم المبادلات، وبالتالي الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم.

أما في حالة الكساد، فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي.³

✘ سياسة السوق المفتوحة:

هي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأسهم والأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية، وأذونات الخزينة والسندات والأوراق التجارية في السوق النقدية.⁴

ففي حالة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما مجوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية، فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، أما في حالة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة، بطرح المزيد من السيولة في السوق.⁵

2-2 الأدوات الكيفية (المباشرة):

ومن خلال هذه الأدوات المباشرة، يتدخل البنك المركزي على التحكم في القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وفق التوجيهات والقرارات الإدارية، أن الهدف الأساسي من هذه الأدوات هو التأثير على أوجه استخدام الائتمان ومن هنا ته الأدوات نذكر منها:

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 122.

² - ليلي أمههان، مرجع سابق، ص: 32.

³ - عديلة العلواني، مرجع سابق، ص: 116.

⁴ - صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001، ص: 176.

⁵ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 126.

✘ سياسة تأطير القروض:

بحيث تقدر السلطة النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن، أو بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض وفي حالة تجاوزها من البنك تطبق عليه عقوبات.¹

✘ تخصيص التمويل:

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعاً هادفاً لاستثمارات البنوك بين الصيغ المختلفة بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه.

✘ تنظيم القروض الاستهلاكية:

كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، أو فرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة، وتحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء.

✘ الإقناع الأدبي:

هي أداة يستعملها البنك المركزي لإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات (ودية)، ويتوقف نجاح هذه العملية على مدى مكانة وخبرة البنك المركزي.²

3- أهداف السياسة النقدية:

وعموماً تتمثل أهداف السياسة النقدية في:³

- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي.
- ✓ ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية.
- ✓ تشجيع النمو الاقتصادي والمساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.
- ✓ تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- ✓ محاربة التضخم.

¹ - الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص: 25.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 129، 130.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 55.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

يرتكز البحث العلمي على الجهود السابقة أي التراكمية في المجال العلمي، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه من باحثين سابقين في مجال لما له علاقة بدراستنا، و التي تشترك دراستنا معها في احد المتغيرات، سواء ما تعلق بالسياستين المالية و النقدية أو ما تعلق بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، و كل هذه الدراسات تخدم عدة جوانب من الدراسة.

و على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، في المطلب الأول تم التطرق إلى الدراسات باللغة العربية، وفي مطلب ثاني الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنحاول في هذا المطلب تتبع مجموعة من الدراسات باللغة العربية ذات صلة بموضوع الدراسة والتي تشترك دراستنا معها في احد المتغيرات ومن بين هذه الدراسات نذكر منها.

الدراسة الاولى: غزال رقية (2015)¹

تمحورت حول اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2000-2014 ، مع البحث عن أفضل الطرق الإحصائية لتقدير اثر السياسات الاقتصادية وبالتحديد النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية في أداء البنوك التجارية وتحديد المتغيرات المؤثرة على الظاهرة المدروسة وتستبعد المتغيرات التي ليس لها تأثير ملموس وبناء على ذلك تم طرح الإشكالية المتمثلة في: ماهية الآثار والانعكاسات التي تخلفها السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؟ و تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة مع تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية ، و محاولة التعرف على تصنيفاتها ، وكذلك التعرف على أنواع السياسات خاصة النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية. مع بيان تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مع اعتماد المنهج الوصفي في السرد كل ما يخص الجانب النظري ، و التحليل القياسي التطبيقي المستند على البيانات الواقعية باستخدام الحزمة

الإحصائية الجاهزة 04 VIEWS

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

❖ إن متغير التوازن الخارجي الخاص بسياسة التجارة الدولية ليس له اثر على أداء البنك الوطني الجزائري

وهذا ما يفسره معامل الارتباط حيث اظهر أن هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة جدا $R^2 = 0.04$

¹ غزال رقية، اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير اكايمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك ، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2015.

❖ من أكثر السياسات الاقتصادية تأثير على أداء البنك الوطني الجزائري هي السياسة النقدية

حيث يلاحظ من المتغيرات المستقلة المدروسة في النموذج (التضخم، معدلات الفائدة الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي، الكتلة النقدية) لها ارتباط قوي مع مؤشر النقدي ويكون معه علاقة طردية فكلما زادت المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة زاد المعدل النقدي بـ 1.04 ، 101 ، 0.08 ، 1.12 على التوالي، وفي نفس الوقت هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة مع نفس المتغيرات المستقلة اتجاه مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات وهذا ما يفسره معامل الارتباط الذي قدر بـ 37%، وهو نفس الشيء للمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الإيرادات فبعد دراسة النموذج تبين ان DW أكبر من معامل الارتباط $0.78 < 1.98$ ، وهذا ما يفسر أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

❖ أما السياسة المالية فهي أثرها على أداء البنك الوطني الجزائري يختلف باختلاف المتغير التابع، فهناك علاقة طردية أي ارتباط جيد مع معدل النقدي حيث وجد أن معامل الارتباط قدر بـ 68%، ومن الناحية الأخرى هناك ارتباط ضعيف أو سيء مع مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات و هو ما يترجمه معامل الارتباط بـ 37 %

❖ من النموذج المدروس أو النتائج المتحصل عليها يلاحظ أن من أكثر المؤشرات تأثراً بالسياسات الاقتصادية في البنك الوطني الجزائري هو معدل النقدي.

❖ تبين أن استخدام طريقة Eviews في عملية تقدير أثر السياسات الاقتصادية على أداء البنك الوطني الجزائري، الطريقة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث من حيث تحديد اثر السياسات الاقتصادية في أداء البنك الوطني الجزائري على اعتبار أن هذه الطريقة تقوم أساسا على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة واستبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير على الظاهرة بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تسند ذلك.

الدراسة الثانية: سفيان حريز (2014)¹

عاجلت هذه الدراسة اثر السياسة النقدية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية في الاردن ، و ابرزت أهمية هذه الدراسة سعيها إلى تحديد كلفة الفرص الضائعة على المصارف الإسلامية بسبب السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي، وذلك تمهيداً لتحليلها وتوضيح أثارها بالأرقام لتدعم الأفكار المتوقعة لمخرجات هذه العلاقة المتحيزة أصلاً – سواء أكان ذلك بشكل مقصود أو على نحو عفوي – لصالح المصارف التقليدية، وقد تم

¹ سفيان حريز، اثر السياسة النقدية التقليدية على اداء المصارف الإسلامية في الأردن، وقائع " المؤتمر الدولي الاول للمالية و المصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الأردن، 06-07 أوت، 2014

تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين اثنين، حيث ارتبط المبحث الأول بالتحليل الوصفي، والذي تم من خلاله العمل على وصف وبيان ملامح نشوء وتطور العلاقة الوظيفية بين البنك المركزي الأردني والمصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني من هذه الدراسة، فقد اختص بالجزء التحليلي للآثار التي تتحملها المصارف الإسلامية بسبب بعض أدوات السياسة النقدية التي فرضها البنك المركزي عليها، ومقارنتها بواقع المصارف التقليدية ، و تمثل مجتمع هذه الدراسة في كافة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، والتي تشمل كلاً من البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك الراجحي وبنك الأردن دبي الإسلامي، في حين ستقتصر عينة الدراسة على البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، نظراً لحدثة بنك الأردن دبي الإسلامي الذي باشر أعمال مع بداية عام (2013)، علماً أن تأسيس بنك الراجحي قد جاء خلال عام (2011).

ستعتمد هذه الدراسة كلاً من الأسلوبين الوصفي والتحليلي في تحديد الأثر السلبي للسياسة النقدية على أعمال المصارف الإسلامية في الأردن، معبراً عنها بكلفة الفرصة الضائعة على المصارف الإسلامية عينة الدراسة، علماً أنها تمثل فرصاً استثمارية متاحة للمصارف التقليدية. حيث سيتم إجراء التحليل على أربعة مستويات، المستوى الأول على مستوى المصارف التقليدية، والمستوى الثاني على مستوى قطاع المصارف الإسلامية، أما المستويين الثالث والرابع من التحليل فسيرتبطان بكلٍ من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. أما فترة الدراسة فستقتصر على الفترة الممتدة بين عامي (2000) و(2013)، وذلك لأغراض تحديد وتحليل اثر السياسة النقدية الكمية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية الأردنية عينة الدراسة، وقد كانت أبرز النتائج أن البنك الإسلامي الأردني يتحمل أعباء ملحوظة في مجالي السيولة والربحية قياساً بالمصارف التقليدية، وأيضاً قياساً بالبنك العربي الإسلامي الدولي في مؤشر السيولة، الأمر الذي أكد على صحة نتائج معظم الفرضيات الأولية التي تمت صياغتها خصيصاً لهذه الدراسة، وذلك بأن تم تأكيد صحة أربع فرضيات من أصل خمس فرضيات ، وباقي النتائج و الحقائق التي تم التوصل إليها :

❖ لوحظ أن البنك المركزي الأردني لا يفرض الاحتياطي النقدي الإلزامي على كافة أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية، فهو يفرضها فقط على ودائع الاستثمار العام والودائع الجارية، أي أنه لا يشمل ودائع الاستثمار الخاص (المقيد) ضمن متطلبات هذا الاحتياطي.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن هنالك بعض العدالة النسبية، غير أن البنك المركزي الأردني لم يراعِ تماماً خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، لا من حيث تماثل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على كافة البنوك، ولا من حيث طبيعة الوعاء الخاضع لهذا الاحتياطي.

❖ تبين أن شهادات الإيداع تعطي مرونة كبيرة للمصارف التقليدية في إدارة السيولة والربحية لديها في آنٍ واحد، ودون أن تنتفع منها المصارف الإسلامية، نظراً لكونها قائمة على سعر الفائدة.

❖ لوحظ أن المصارف الإسلامية لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي في عمليات إعادة الخصم للحصول على الأموال عند اللزوم، كما أنه لا يمكن لها أن تلجأ إلى البنك المركزي من خلال نظام السلف المباشرة للبنوك المتعثرة، وبالتالي، فهي تجد نفسها مضطرة للاحتفاظ بمستويات سيولة مرتفعة نسبياً قياساً بالمصارف التقليدية، وعلى النحو الذي يجمد الأموال لديها، ويؤثر سلباً على أرباحها.

❖ اتسمت سيولة المصارف الإسلامية بكونها تعادل أكثر من مرة وثلاث المرة مثلتها لدى المصارف التقليدية، فهي تساوي (23%) مقابل (17%)، أما إذا أضيف التمويل الذي قدمه البنك المركزي للمصارف التقليدية، فإن ذلك سيزيد من معدل نسبة السيولة لديها لتصبح (20%) تقريباً.

❖ احتفظ البنك الإسلامي الأردني بمعدل سنوي للسيولة الفورية لديه لا يقل عن (29%) من إجمالي الأصول، في حين لم تزد هذه النسبة لدى البنك العربي الإسلامي الدولي عن (5.5%)، وبعبارة أخرى فإن البنك الإسلامي الأردني يحتفظ بأكثر من (5) أضعاف نسبة السيولة لدى البنك العربي الإسلامي الدولي.

❖ أما إذا أخذنا تجربة البنك الإسلامي الأردني في السيولة، فإن كلفة الفرصة الضائعة على هذا البنك ستكون أعلى، بحيث أن البنك سيضطر إلى تجميد (20) قرشاً بدون توظيف عن كل دينار يرد إليه على شكل موجودات، وهي نسبة مرتفعة، ومن شأنها أن تعمل على تجميد الأموال وانخفاض مستوى الربحية قياساً بالمصارف التقليدية.

❖ تبين أن معدل إيداعات البنك العربي المحدود لدى البنك العربي الإسلامي الدولي قد شكل (85%) من إجمالي إيداعات البنوك لدى البنك العربي الإسلامي الدولي، طوال الفترة (2000 – 2013)، علماً أن معدل الأهمية النسبية لإيداعات البنوك لدى هذا البنك لا تقل عن (16%) من إجمالي أصول هذا البنك، مقارنة بمعدل أقل من (1%) لدى البنك الإسلامي الأردني.

- ❖ كما لوحظ أن معدل إيداعات البنك العربي الإسلامي الدولي لدى البنك العربي المحدود قد بلغ (77%) من إجمالي إيداعات البنك العربي الإسلامي الدولي لدى البنوك، خلال الفترة أعلاه ذاتها، آخذين بعين الاعتبار أن معدل إيداعات البنك العربي الإسلامي الدولي لدى البنوك قد بلغ (17.5%) من إجمالي أصوله، مقارنة بذات المعدل الذي لم يتجاوز (5.4%) لدى البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة ذاتها.
 - ❖ لوحظ من خلال المقارنة البسيطة بين حجم العوائد التي حققتها المصارف التقليدية جراء استثمارها بشهادات الإيداع خلال الفترة (2000 – 2013)، وحجم الأرباح التي حققتها المصارف الإسلامية خلال الفترة ذاتها، يلاحظ أن تلك الفوائد الربوية تمثل ما يقارب (4) أضعاف حجم الأرباح الصافية التي حققتها قطاع المصارف الإسلامية خلال الفترة ذاتها، وهذا يؤكد مرة أخرى مدى استفادة المصارف التقليدية من هذه الفرصة الاستثمارية قصيرة الأجل والخالية من المخاطر في ذات الوقت.
 - ❖ كما اتضح أن حجم أرباح المصارف الإسلامية في الأردن لم يزد عن (4.6%) من أرباح المصارف التقليدية، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بحصة المصارف الإسلامية من عمليات التمويل أو من حجم الودائع والبالغة (9.3% و 10.7%) على التوالي.
 - ❖ كذلك، فقد بلغ معدل العائد على أصول المصارف التقليدية (1.4%) طوال الفترة (2000 – 2013)، وهي نسبة مرتفعة قياساً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية حيث لم تصل إلى (1%)، علماً أنه إذا أضيفت فوائد شهادات الإيداع إلى ربحية المصارف التقليدية، فإن معدل العائد على أصول المصارف التقليدية سيرتفع ليصبح (1.8%)، أي نحو ضعف معدل ربحية المصارف الإسلامية.
 - ❖ لدى تحليل الفرق في الأرباح، تبين أن مجالات الاستثمار الربوي المتاحة أمام المصارف التقليدية والمحرومة على المصارف الإسلامية؛ ستؤدي إلى تحمل أعباء كلفة فرصة بديلة لا تقل عن مستوى (0.41%) من إجمالي الأصول، سواء من خلال شهادات الإيداع أو السندات الحكومية وأذونات الخزينة أو الفائدة على الفائض النقدي الاحتياطي الذي تودعه المصارف التقليدية لدى البنك المركزي.
- أي أن كل دينار من الأرباح التي يحققها البنك الإسلامي سيقابله نحو ديناراً تحققه المصارف التقليدية مضافاً إليها:
- (46) قرشاً بسبب الكفاءة النسبية الأعلى لدى هذه المصارف (والتي يكون مصدرها بيئة عمل تلك المصارف، أكثر منها أساليب العمل لديها).

- (41) قرشاً، وهي تمثل كلفة الفرصة الضائعة على قطاع المصارف الإسلامية جراء شهادات الإيداع وحدها.

أما إذا أخذنا مجالات الاستثمار الربوي المتاحة أمام المصارف التقليدية والحرمة على المصارف الإسلامية؛ كالسندات الحكومية والخاصة ونافذة الإيداع لدى المركزي، عندئذٍ ستزداد كلفة الفرصة الضائعة بدرجة ملحوظة.

الدراسة الثالثة: زياد إسماعيل حسن المسلماني (2009)¹

سعت الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية و أثرها على أداء البنوك الأردنية التجارية من الربحية و السيولة واليسر المالي، و هدفت إلى فحص تأثير السياسة النقدية و المصاغة من قبل البنك المركزي والمعبر عنها بحجم العرض النقدي على أداء البنوك الأردنية التجارية ليشمل الربحية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية و العائد حلى الأصول، السيولة معبر عنها بنسبة السيولة القانونية و اليسر المالي معبراً عنه بالفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، و عليه ستوضح للدراسة جانبين، الأول يتمثل في المتغيرات والعوامل التي تأخذها إدارة البنك المركزي الأردني في صياغة السياسة النقدية من خلال تقديم واضح و شامل لجوانب السياسة النقدية و متغيراتها، و الجانب الثاني يتمثل في دراسة أثر هذه السياسة على القطاع المصرفي و كيف قامت إدارات هذه البنوك في توجيه سياستها وأنشطتها لتتواءم مع هذه السياسة .

و اشتملت عينة الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي و البالغة 13 بنكا بعد استبعاد البنوك الإسلامية و البنوك الأجنبية و التي دخلت السوق المصرفي الأردني حديثاً، حيث غطت الدراسة الفترة 1990-2007 معتمدة على البيانات الواردة في القرارات المالية للبنوك الأردنية لاستخراج قيم المتغيرات محط الدراسة لتشمل قيم معدل العائد على الموجودات و معدل العائد على حقوق المساهمين و نسبة السيولة و الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة بالإضافة إلى صافي الربح بعد الضريبة، أما مشكلة الدراسة تمثلت في إمكانية قياس مدى كفاءة السياسة النقدية في توجيه البنوك الأردنية لتحقيق أهداف التنمية من خلال دراسة مدى التطور والتحسين في معايير الربحية و السيولة للبنوك التجارية الأردنية، كما اعتمد الباحث في التحليل على المعادلة الخطية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة .

¹ زياد إسماعيل حسن المسلماني، السياسة النقدية وأثرها على أداء البنوك الأردنية التجارية من حيث السيولة والربحية واليسر المالي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية تخصص علوم مالية و مصرفية، جامعة اليرموك، العراق، 2009.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت بوجود علاقة طردية ذات دلالة ما بين السياسة النقدية ممثلة بزيادة حجم العرض النقدي على كل من معدل العائد على حقوق المساهمين و معدل العائد على الموجودات و اليسر المالي، كما يوجد علاقة طردية ذات دلالة ما بين العرض النقدي ونسبة السيولة القانونية.

الدراسة الرابعة: عباس كاظم الدعيمي، ميساء سعد جواد حبي (2012)¹

دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار المصرفي من خلال قياس أثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي العراق نموذج من بين الدول النامية، ومن أهم هذه الأهداف:

1- التأطير النظري إلى واقع السياسة النقدية في العراق للمدة 1990-2011.

2- التأطير النظري إلى واقع القطاع المصرفي في العراق من خلال عينة من المصارف المختارة وكذلك على مؤشرات الاستقرار المصرفي والمتمثلة (الموجودات، الودائع، القروض، الاستثمارات، نسبة الربحية، نسبة السيولة).

3- قياس أثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق.

وإن استقرار النظام المالي سينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المصرفي ومن ثم على الاقتصاد القومي ككل، ويتأثر كل من النظام المصرفي والاستقرار المصرفي بدورهما بالتغيرات التي تصيب الاقتصاد القومي، علاوة على أن للسياسة النقدية أثارها المباشرة على مؤشرات كل من النظام المصرفي ومدى استقراره من خلال بعض الأدوات الكمية والنوعية

إذ تشير مشكلة البحث إلى أن هناك تفاوتاً في تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي فيما بين البلدان ويرجع التفاوت إلى إختلاف السياسات النقدية في البلدان كافة سواء المتقدمة منها أو النامية، وهذا التفاوت ينعكس بدرجات متفاوتة على درجة الاستقرار المصرفي ومن ثم على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد. وينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والأهلية.

و تضم الفروض الخاصة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X_1 (عمليات السوق المفتوحة)، X_2 (سعر إعادة الخصم)، X_3 (نسبة الاحتياطي القانوني) و المتغيرات التابعة Y_1 (مجموع الموجودات)، Y_2 (مجموع الودائع)، Y_3 (مجموع القروض)، Y_4 (مجموع الاستثمارات)، Y_5 (مؤشر الربحية)، Y_6 (مؤشر السيولة)

¹ عباس كاظم الدعيمي، ميساء سعد جواد حبي، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث العدد الحادي عشر، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2012.

و عليه يسعى الباحثان إلى بيان مدى تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي و اجراء مقارنة خلال المدة الاولى الممتدة من عام 1990-2003 وبعد التغير السياسي من عام 2003-2011
 كما تم استخدام الأسلوب الوصفي من خلال الإشارة إلى وصف المتغيرات الداخلة في النموذج نظريا ، كما استخدم الأسلوب الكمي (القياسي) من خلال استخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution و بتطبيق MANOVA Table (تحليل التباين المتعدد) ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر :

- ❖ عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد أمراً ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر إلى دور الجهاز المصرفي المهم في الاقتصاد الحديث
- ❖ ضعف أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بسبب :
 - محدودية سوق بغداد الأوراق المالية إذ لايزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للأوراق المالية وهو ما يشكل عبئاً على استخدام الأدوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي ولاسيما عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم.
 - ضعف نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير.
- ❖ ضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي وذلك بسبب تضخم مقدار الكتلة النقدية وضيق الجهاز المصرفي العراقي ومحدودية السوق المالية والنقدية وارتفاع معدلات البطالة ، كل هذه المعوقات أدت إلى ضعف تأثير إجراءات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي.

الدراسة الخامسة: جعفر هني محمد (2012)¹

إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية، تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع بحد ذاته، حيث تواجه البنوك الإسلامية صعوبة وتعقيد كبير من ناحية السيولة، وذلك بسبب عدم توافر الأدوات الكافية لتوزيع محفظة موجوداتها المختلفة بشكل تراعي فيه الموازنة والموافقة بين السيولة والربحية مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك إن البنوك التقليدية تستطيع أن تحول أصولها الشبه سائلة إلى أصول سائلة عن طريق سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم في لحظة تتعرض فيها سيولتها للخطر، إضافة إلى إستطاعة البنوك التقليدية الاستدانة في أي لحظة من البنك المركزي كملجأ أخير بسعر فائدة، و لكن لا تستطيع البنوك الإسلامية عمل نفس الشيء لأنها لا

¹ جعفر هني محمد، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

تتعامل بالفائدة المحرمة، و هذا يعني أن موجودات البنوك التقليدية هي أكثر سيولة من البنوك الإسلامية مما يؤثر على ربحيتها، و إن قلة وجود أوراق مالية إسلامية تساعد على إدارة السيولة النقدية جعل البنوك الإسلامية تحتفظ بكميات نقدية سائلة لدى البنك المركزي أكبر من البنوك التقليدية من دون الحصول على فائدة لأنها محرمة، كما تهدف هذه الدراسة إلى السعي لتحقيق جملة من الأهداف:

- 1- الوقوف على طبيعة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.
- 2- معرفة فيما إذا كانت البنوك الإسلامية تستثمر سيولتها استثمارا مجديا يفي بمتطلبات السيولة و اعتبارات الربحية الممكنة تحقيقها.
- 3- معرفة واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية و ما هي معوقات وإدارتها.
- 4- محاولة معرفة مدى ملائمة أدوات السياسة النقدية التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.
- 5- محاولة إيجاد بدائل لأدوات السياسة النقدية التقليدية التي لا تستطيع البنوك الإسلامية استخدامها في عملية إدارتها لسيولتها المصرفية.

أما مشكلة الدراسة تمثلت في أن البنوك الإسلامية تعاني من مشاكل في إدارة سيولتها المصرفية مما جعلها لا تستطيع التعامل بالأدوات المالية التقليدية أو الاقتراض من مصادر التمويل الخارجية المختلفة، إلا بوجود أصول تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يقلل من عوائدها والأرباح المتوقع، إضافة إلى معاملة البنك المركزي للبنوك الإسلامية نفس البنوك التقليدية وتطبق نفس الإجراءات. و على ضوء ذلك جاءت إشكالية الدراسة : ما هي آليات تفعيل عملية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في ظل رقابة بنك مركزي تقليدي؟ و أتبع الباحث المنهج الاستنباطي بأدواته الوصفي و التحليلي، أما فترة الدراسة فغطت الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2010، حيث أخذ عينة من بعض الدول في مجال إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- 1- اعتمدت بعض البنوك الإسلامية على بعض الطرق لحل مشكلة فائض السيولة منها : ايداع الفائض في البنوك الربوية بغرض الاستثمار، المضاربة في البورصات و الأسواق المالية العالمية، إلا أن أغلبها لقيت عارضة شديدة.
- 2- تعتبر الصكوك الإسلامية كبديل لأدوات الاستثمار التقليدية.
- 3- تعاني البنوك الإسلامية من صعوبة إستعمال أدوات السياسة النقدية التقليدية و صعوبة إبتكار و إستخدام أدوات مالية جديدة.

4- لم تجد المصارف الإسلامية حتى الآن من يقوم بدور المقرض الأخير في حالة عجزها عن توفيق السيولة لديها على أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية.

5- هناك عدد من البدائل القابلة للتطبيق تصلح لأداء المقصود من وظيفة البنك المركزي كمسعف أخير أهمها: إيجاد سوق مالي ما بين البنوك، إيجاد أدوات ائتمانية تتماشى و الشريعة الإسلامية.

6- ساهم إنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية في توظيف فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية.

7- استطاعت دولة ماليزيا من تفعيل إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية بفضل إنشاءها لسوق مالي إسلامي.

8- لقد ساعدت نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الماليزية على زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الماليزي.

9- سمح البنك المركزي الأردني للبنوك الإسلامية بإنشاء صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار، مما أدى إلى تفعيل إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية الأردنية.

10- عدم استفادة البنوك الإسلامية الأردنية و الجزائرية من وظيفة المقرض الأخير، وبالتالي الاحتفاظ بسيولة نقدية لمواجهة السحوبات وهذا عطل جزء من مواردها عن الاستثمار ونقص العوائد و الأرباح لدى هذه البنوك.

الدراسة السادسة: محمد ياسر زيدان النحال (2016)¹

تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم الإعتماد على مؤشرات الأداء المالي التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، والقيمة السوقية لسهم البنك، و ذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2014 إذ إشتغل مجتمع الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية و البالغ عددها سبعة بنوك، و أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل: المتوسطات الحسابية، معامل الارتباط بيرسون، و نموذج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات و التحقق من صحة فرضيات الدراسة، تمثلت مشكلة الدراسة إن أسعار الصرف تعرف تذبذب في سوق العملات الأجنبية في ظل غياب العملة الوطنية في الإقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي قد يؤثر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما مدى أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك وفقاً للمؤشرات المعتمدة في بورصة فلسطين.

¹ محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.

أما أهم الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها:

- الوقوف على واقع أسعار الصرف و أثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني.
- التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة والأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين.
- إلقاء الضوء على أوضاع البنوك في فلسطين والتعرف على المؤشرات المستخدمة في قياس أدائها المالي وتحليل مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.
- التعرف على القدرة التفسيرية والتنبؤية للفرضيات المختلفة للتباين بالأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.
- تقديم مجموعة من التوصيات لجهات اتخاذ القرار في بورصة فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية.
- و الإدارة المصرفية من شأنها وضع سياسات مالية واقتصادية تساعد على التحوط إزاء مخاطر أسعار الصرف.

أما أهم أنتاجات المتوصل إليها:

- تأثر أداء البنوك المحلية في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية كما تبينت ربحية البنوك عينة الدراسة ما بين النمو والتراجع خلال الفترة الدراسة.
- عدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية يكلف خزانة السلطة الفلسطينية ما بين 2116 و 2811 مليون دولار و يكلف الإيرادات العامة الفلسطينية حوالي 13.7 % من إجمالي الإيرادات العامة والمنح.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على الأصول، حيث تبين إن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.026$) أي أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 2.6 % من التغير الحاصل في العائد على الأصول.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على حقوق المساهمين، حيث تبين إن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.014$) أي أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 1.4 % من التغير الحاصل في العائد على حقوق المساهمين.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على السهم الواحد، حيث تبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.01$) أي أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 1 % من التغير الحاصل في العائد على السهم الواحد.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات أسعار الصرف على القيمة السوقية لسهم البنك، حيث تبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.035$) أي أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 3.5% من التغير الحاصل في القيمة السوقية لسهم البنك.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقلبات أسعار الصرف على معدل دوران السهم، حيث تبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.066$) أي أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 6.6% من التغير الحاصل في معدل دوران السهم.

الدراسة السابعة: عيد عبد الله الجهني (2006)¹

أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية و احتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية للعجز في الموازنة العامة لحكومة المملكة العربية السعودية على النظام المصرفي وخصوصاً على ربحية واحتياطات هذا النظام من العملات الأجنبية، ونظراً لطبيعة الإنفاق الحكومي الإستمرارية فإن الإيرادات الحكومية عرضة إلى التذبذب حسب التغيرات الاقتصادية ودوافع التنمية الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز في موازنات. ويعني ذلك أن يفوق الإنفاق الحكومي إيرادات الدولة وتلجأ الحكومات إلى طرق مختلفة لتمويل هذا العجز مثل الاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي أو التمويل بالعجز وهو عن طريق دفع البنك المركزي إلى زيادة الإصدارات النقدية ولكل طريقة تمويل عجز من هذه الطرق آثارها الاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية الحديثة والمتماشية مع الواقع أن الآثار الاقتصادية المترتبة على العجز في الإنفاق الحكومي هي في معظمها آثار سلبية لذا فإن بعض الدول تضع حداً أعلى لمقدار العجز، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية، فإن الإنفاق الحكومي يزداد أهمية حيث إن هذه الإيرادات تحصلها الحكومة ومن ثم تقوم بصرفها في أوجه الإنفاق المختلفة. ولأن أسعار النفط ليست مستقرة بل إنها تتذبذب بصورة كبيرة، ولعدم وجود نظام ضريبي متطور في معظم هذه الدول النامية بما فيها المملكة العربية السعودية، فإن الإيرادات الحكومية عرضة للتذبذب بصورة كبيرة الأمر الذي يجعل الحكومة السعودية تضطر في بعض الأحيان إلى أن تنفق أكثر من إيراداتها، ويمكن القول إن الدين العام في المملكة العربية السعودية هو دين داخلي في معظمه. ومن الملاحظ أن عملية الإقراض للحكومة تتم عن طريق إصدار الحكومة لسندات بمبالغ كبيرة نسبياً ولا يوجد لها سوق ثانوي الأمر الذي يحد من تأثيرها على الاقتصاد بشكل كبير.

¹ عيد عبد الله الجهني، أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية و احتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الإدارة، المجلد 20، العدد 2، السعودية، 2006.

هذه الدراسة تحاول مناقشة فرضيتين أساسيتين في ظل وجود العجز في الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، **الفرضية الأولى:** هي أنه نظرا لكون الاقتصاد السعودي اقتصاد مفتوح فإن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الكلي، وعندما لا تكون هناك إيرادات حكومية تمويل هذا الإنفاق وإنما إصدار سندات حكومية وبيعها، فإن النظام المصرفي المحلي يقوم بتمويل شراء هذه السندات عن طريق بيع جزء من أصوله الأجنبية، وبالتالي فإن المحفظة الاستثمارية للنظام المصرفي يعاد تشكيلها في صالح الأصول المحلية.

الفرضية الثانية: فتتلخص في أنه نظرا لوجود فائض في السيولة المحلية لدى النظام المصرفي الخاص في المملكة العربية السعودية فإن إصدار سندات من قبل الحكومة وبيعها على المصارف قد أوجد لهذه المصارف قناة استثمارية بدرجة مخاطرة منخفضة جدا، وبالتالي فإن ذلك يساهم في زيادة ربحية هذه المصارف، ويجدر القول إنه نظرا لكون الاقتصاد السعودي اقتصاد مفتوح، وسعر صرف الريال ثابت بالنسبة للدولار، فإنه ليس هناك تعارض بين الفرضيتين.

بقية هذه الدراسة سوف تكون على الشكل التالي: في الجزء الثاني بعض أدبيات الموضوع سوف تعرض و في الجزء الثالث سوف يناقش أثر العجز في الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية ومدى مطابقتها لذلك للاقتصاد السعودي. في الجزء الرابع سوف تقدم دراسة قياسية لتحديد رفض أو قبول فرضيات الدراسة، وفي الجزء الأخير سوف تقدم الخلاصة والتوصيات و هذه الأخيرة نذكر منها:

- في الوقت الذي لم يتأكد فيه تأثير الاحتياطات الأجنبية إلى إجمالي الأصول للمصارف التجارية، إلا أن احتياطات البنك المركزي تتأثر سلبيا بزيادة معدل العجز في الإنفاق الحكومي السنوي إلى إجمالي الناتج القومي، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه في الإقتصاد صغيرة نسبيًا ومفتوح ويتبع سياسة سعر صرف ثابتة، فإن أي زيادة في كمية المعروض من النقود عن طريق مكون الاعتمادات الداخلية لعرض النقود يقابلها انخفاض في مكونات عرض النقود من الإحتياطيات الأجنبية.

- إن ربحية المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية تتأثر إيجابا، وقد يرجع ذلك إلى وجود فائض في السيولة لدى هذه المصارف الأمر الذي لم يضطرهما إلى إعادة تكوين محفظتها الاستثمارية بتخفيض الأصول الأجنبية نسبة إلى إجمالي الأصول بهدف تمويل شراء السندات الحكومية، وهذا يتماشى مع عدم جزم هذه الدراسة بتأثير العجز في الإنفاق الحكومي على إحتياطيات المصارف التجارية.

- أن العجز في الإنفاق الحكومي رغم تمويله عن طريق الاقتراض الداخلي، إلا أن تأثيره السلبي على إنخفاض الإحتياطيات الأجنبية النسبية للبنك المركزي مباشر وسريع، الأمر الذي يجب أن يأخذه مخططو السياسة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية في الاعتبار.

الدراسة الثامنة: علي بن الضب، رشيدة بن أحمد دحو (2016)¹

العلاقة بين أسعار البترول وأداء البنوك في دول المغرب العربي، دراسة تطبيقية في (الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس) باستخدام بيانات البنابل خلال الفترة 1997-2013، أظهرت هذه أهمية البترول في الإقتصاد العالمي من خلال إعتبره موردا إستراتيجيا مهما في الحياة الاقتصادية فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيورة إقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الإقتصاد العالمي لذلك حازت هذه السلعة (البترول) على هذه المكانة المرموقة و التي جعلت منها سمة رئيسية لهذا العصر، و يعتبر القرن الواحد و العشرين عصر البترول، فبسببه قامت حروبا من جهة و أقيمت تحالفات من جهة أخرى، فقد شهدت أسعاره عبر الزمن تغيرات أثرت على كافة إقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة و التي تغير فيها سعر البترول بين الارتفاع والإخفاض مما أثر إما بالإيجاب أو بالسلب على كافة إقتصاديات الدول المصدرة و المستهلكة للبترول، و منذ مطلع سنة 2002 بدأت أسعار البترول تتخذ منحني شبه تصاعدي مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية هائلة إستطاعت من خلالها تحقيق إحتياجات صرف ضخمة لكنها سرعان ما إنخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2006 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

و سوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط ، فتهافت أسعار البترول بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر، و لعل تجارة النفط في السوق العالمي ستظل تتسم بالتغير و صعوبة التحكم في أطراف معادلتها لكونها تعرف العديد من العوامل المتحركة فيها و التي تعدت الجانب الاقتصادي ليشكل العامل السياسي و الإستراتيجي أهم متغير يتحكم في هذه السوق و في آفاقها .يمثل النفط العربي المحرك الأساسي للسوق البترولية العالمية و من ثم تمثل عوائده نبض مداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الربعية، حيث يتميز اقتصادها بالقوة نتيجة امتلاكها للنفط.

¹ علي بن الضب، رشيدة بن أحمد دحو، العلاقة بين أسعار البترول و أداء البنوك في دول المغرب العربي ، دراسة تطبيقية في (الجزائر، ليبيا، المغرب و تونس)، الملتقى الدولي حول : رهان الدول النامية على الطاقات المتجددة في ظل تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية، يومي 04-05- ديسمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر

حيث حاولت الجزائر تحديث نظامها المالي بالرغم من الضغوط الاجتماعية و التحديات المطروحة من قبل قطاع واسع للمحروقات و قطاع عام غير كفى إلا أن البنوك المملوكة للدولة ظلت تمثل الوساطة المالية المهيمنة على القطاع المالي و بقيت الإصلاحات الضرورية بطيئة بسبب الوفرة النفطية و بقيت البنوك العمومية تمثل أكثر من نصف القروض المصرفية سنة 1998, كما يتم دوريا و بصفة متكررة إعادة رسملة البنوك العمومية و هذا كنتيجة لعدم قدرة المؤسسات العمومية الوفاء بخدمات ديونها و كذا الإدارة الضيقة للعوائد من قبل البنوك العمومية كما أن الفشل الواسع لقطاع البنوك الخاصة في عام 2003 شوه الرأي العام تجاه البنوك الخاصة, و في تلك الأثناء لم تقدم السلطات السيولة لدعم المصارف الخاصة المتعثرة. ومنه فإيرادات النفطية لها دور هام في إعادة هيكلة المصارف العمومية و إعادة رسملتها دوريا و كذا تغطية خسائرها إضافة إلى تسخير جزء هام من الإنفاق العام لتغطية خطر القرض ضمان أموال المدعين و تقديم الدعم حتى للمقترضين المتعثرين من المؤسسات العمومية، و تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على أداء النظام المصرفي في دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس) ؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين سعر النفط و ربحية البنوك الممثل بنموذج (العائد على الأصول – الهامش الصافي للفائدة – القروض المقدمة للاقتصاد) و ذلك للفترة الممتدة من 1997-2013، ومن أهم النتائج نذكر:

- ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات بالنسبة للجزائر و ليبيا يجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة المغرب العربي.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر و ليبيا في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي و الفلاحي في تمويل الاقتصاد الوطني و هذا ما يؤكد تشبهاً بالاقتصاد الريعي و تأثر النظام المصرفي بهذا القرار السياسي.

• أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالاً أو توازناً حتى بالنسبة لدولتي تونس و المغرب و علاقة اقتصادهم بالعالم الخارجي.

- وجود علاقة تجمع الأداء البنكي بالتضخم بسبب ارتفاع أو انخفاض قيمة عملة البلد المرتبطة أيضا بسعر الصرف و أسعار البترول كما أنها تتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي للبلد و ذلك ما بتشجيع الاستثمار أو خفض القروض و تسقيف معدلات الفائدة.

الدراسة التاسعة: بشير باعمارة (2013)¹

أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التغيرات في سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، و المقارنة بين إيرادات البنك الرئيسة وإيراداته الثانوية، إن تقلبات أسعار الصرف له أهمية كبير توليها الدراسات الاقتصادية المالية، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يحدثها التغير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام وعلى المؤشرات الاقتصادية الجزئية بشكل خاص، فالمؤسسات الاقتصادية و المالية التي تتعامل مع التجارة الخارجية (من تصدير وإستيراد) سوف تكون لها نتيجة إيجابية أو سلبية في أداءها جراء هذه التعاملات و هذا راجع إلى تذبذب أسعار الصرف من جهة، ومن جهة أخرى إلى نوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة، أما إشكالية هذه الدراسة تمثلت في: ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية؟ وتبرز أهمية و أهداف هذه الدراسة في:

- محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على أداء البنك التجاري.
 - الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين إيرادات البنك من نشاطه الرئيسي و إيراداته من النشاط الثانوي.
 - التعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية.
- أما فترة الدراسة فغطت الفترة الممتدة من 2002-2011، مستخدما المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و المنهج التاريخي و التحريبي في الجانب التطبيقي مستعينا بأدوات التحليل القياسي و برنامج EXCEL وكانت نتائج الدراسة في الآتي:

- 1- إن تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطره مرهون باختيار نوع نظام الصرف السائد في البلد وكذلك معرفة حالة اقتصاد ذلك البلد.
- 2- إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان وحسب عملة الصادرات و أهم هذه العملات هي الدولار والأورو، رغم تصريح البنك الجزائري بأنه يتبع نظام التعويم المدار.
- 3- إن تقلبات أسعار الصرف تحت نظام صرف ثابت لا تؤثر أبدا على أداء أي مؤسسة اقتصادية ذلك لأنه لا يتعرض لقوى السوق (العرض والطلب) بل يتحدد مسبقا وفق عملات أجنبية و لمدة زمنية معينة.
- 4- يعد تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة البنك، وتقييم إنجازاته بالمقارنة مع ما هو مستهد وقياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

¹ بشير باعمارة، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير أكاديمي، علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

- 5- يتم تقييم الأداء باستخدام عدة أساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذج مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
- 6- أظهرت مؤشرات الربحية في بنك محل الدراسة إرتفاعا محسوسا ومقبولا في ربحية البنك، ومع ذلك فإنه ينبغي على البنك زيادة نسبة الربحية مما يعزز كفاءة البنك في إدارة أصوله.
- 7- أن مؤشرات جودة الأصول تبين الإستعمال الأفضل لأصول البنك حيث أن نسبته لم تنخفض عن 5% و هي نسبة نوعا ما مقبولة لتشهد فيما بعد إرتفاع ملحوظا.
- 8- تبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي 55%.
- 9- أثبتت الدراسة أن مساهمة إيرادات الصرف 25% من الدخل الصافي.
- مقارنة بإيرادات الفوائد التي سجلت 55% من الدخل الصافي للبنك، وبهذه النسبة يعتبر نشاط عمليات الصرف مهم جدا للبنك و هو أمر لا يستهان به.
- 10- إن العلاقة الطردية بين إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري، هي دلالة على أن البنك كفاء في تسيير أصوله و له إستراتيجيات بعيدة في مواكبة العصرنة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى مجموعة من الدراسات باللغة الاجنبية ذات صلة بموضوع الدراسة والتي تشترك دراستنا معها في احد المتغيرات ومن بين هذه الدراسات نذكر منها :

الدراسة الأولى: MUHAMMAD YASIR NAVEED (2015)¹

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تذبذب السياسة النقدية على القطاع المصرفي في باكستان في كلا من المصارف الإسلامية و التقليدية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، لتحليل تذبذب السياسة النقدية لقد أستخدم الباحث تحليل تحلل التباين لقياس أثر سعر الفائدة على الودائع التقليدية والقروض والودائع الإسلامية والتمويل.

وأهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- البنوك التقليدية أكثر إستقرارا من البنوك الإسلامية من حيث التذبذب في السياسة النقدية في باكستان.

¹ MUHAMMAD YASIR NAVEED, **Impact of Monetary Policy Shocks in a Dual Banking System in Pakistan: A Vector Auto Regressive Approach (VAR)** , EUROPEAN ACADEMIC RESEARCH Vol. II, Issue 11/ February, 2015

- البنوك التقليدية أكثر حساسية لأسعار الفائدة، في المقابل لم تؤثر أسعار الفائدة على البنوك الإسلامية لأن هذه الأخيرة لا تتعامل بالربا.
- هناك مشاكل تواجه البنوك الإسلامية و التحديات و المخاطر في سوق رأس المال الإسلامي حيث أن منتجاته تتعرض للفرز بغية الموافقة عليه و تكون وفقا للشريعة الإسلامية.
- وفقا لنتائج تحليل التباين ليس للسياسة النقدية أي تأثير على الودائع المصرفية الإسلامية.
- تتأثر الودائع المصرفية التقليدية والقروض والتمويل الإسلامي بنسبة 10% و 6% و 6% على التوالي.
- وتوصلت الدراسة أيضا بوجود علاقة قصيرة المدى بين التمويل الإسلامي والسياسة النقدية، ويؤكد من جديد أن للسياسة النقدية أثر سلبي على التمويل الإسلامي، وعندما تزيد أو تنخفض أسعار الفائدة، يكون لها تأثير على البنوك التقليدية.

الدراسة الثانية: Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen (2012)¹

جاءت هذه الدراسة لقياس مدى تأثير البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالسياسة النقدية في باكستان، وقد تم اعتماد متغيرات حجم أصول البنك ودرجة سيولته، إضافة إلى طبيعة نشاطه، وذلك خلال الفترة (2002 - 2010)، وأهم النتائج المتوصل إليها:

أن عمليات الإقراض في البنوك التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المرتفعة تتأثر بشكل أقل مقارنة بالبنوك التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المنخفضة هناك اختلاف في ردود فعل المصارف على أثر السياسة النقدية من خلال حجم البنك والسيولة والنوع، أي البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية، في باكستان بين عام 2002 إلى عام 2010، حيث نجد أنه في حالة إنكماش نقدي، البنوك الصغيرة الحجم تسعى إلى الموازنة بين ما لديها من سيولة و القروض الممنوحة، وفي المقابل، تحتفظ البنوك الكبيرة بإقراضها بصرف النظر عن مراكز السيولة لديها أي لا تتأثر بشكلٍ معنوي بأدوات السياسة النقدية نظراً لمرونتها المرتفعة في إدارة السيولة، فإن البنوك الإسلامية، وإن كانت مماثلة في الحجم للبنوك الصغيرة التقليدية، تستجيب لآثار السياسة النقدية مثل البنوك الكبيرة، ومن ثم قد تضعف قناة الائتمان للسياسة النقدية عندما تنمو الأعمال المصرفية الإسلامية، مع محافظتها الحالية في إطار السياسة النقدية التقليدية مع أهمية نسبية و ذلك إذا كان هناك:

(1) صكوك صادرة يمكن إستخدامها كمؤشر للسياسة النقدية للبنوك الإسلامية.

¹Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen, *The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks*, Amsterdam, Tinbergen Institute Publications, Discussion Paper N^o. TI 2012-048/2, 2012

(2) المزيد من الفرص الاستثمارية المتاحة للبنوك الإسلامية.

(3) سوقا فعالة بين البنوك الإسلامية.

(4) صناعة مصرفية إسلامية تنافسية، و من ثم قد تبدأ قناة الائتمان من خلال البنوك الإسلامية في تحقيق قوة إلى حد أن بعض البنوك الإسلامية لا تزال صغيرة، وبالتالي تواجه قيود التمويل.

الدراسة الثالثة : **Greg Edame Ekpung, Hope Izundu Uwalaka C.C. Udude (2015)**¹

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة النقدية على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا، وذلك للتأكد من العوامل التي تؤثر على أداء القطاع المصرفي باستخدام التزامات الودائع لدى البنوك كأداء بديل للأداء المصرفي. وتغطي فترة الدراسة 36 سنة من عام 1970 إلى عام 2006، كما أوضحت أن وجود قطاع مصرفي فعال ضروري لكل إقتصاد لأنه يهيئ البيئة اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية من خلال دوره في تمويل الأموال من قطاع الفائض إلى قطاع العجز في الوحدات الإقتصادية، القطاعات المصرفية هي الوسطاء الماليين الذين تتمثل أنشطتهم في تحصيل المدخرات والإقراض، وفي هذا الدور الهام للوساطة المالية، ينظر إلى القطاع المصرفي باعتباره مؤسسة فعالة في استخدام السياسة النقدية، التي تعتمد على مراقبة المخزون النقدي من أجل التأثير على الأنشطة المالية والاقتصادية، ومن المسلم به أيضا أن السياسة النقدية تؤثر على الأداء الاقتصادي والمالي لأي إقتصاد، وهناك آراء متباينة بشأن مدى الآثار والقنوات التي تتحقق من خلالها هذه الآثار، وهذا أمر وثيق الصلة بشكل خاص في نيجيريا حيث المال وسوق رأس المال غير متطورة والحكومة النيجيرية على مر السنين إعتمدت أدوات مختلفة للسياسة النقدية لتنظيم ومراقبة تكلفة وحجم وتوافر وتوجيه الائتمان وأيضا الأداء من البنوك التجارية، من ناحية أخرى، غالبا ما يكون معظم الوسطاء الماليين غير مبالين نحو توجيه الموارد إلى الاستثمار المنتج حتى في مواجهة إنخفاض أسعار الفائدة، وقد ذكر أن جميع هذه العوامل تحد من أداء السياسة النقدية في نيجيريا، في حين أن القيود الهيكلية شديدة العرض تعتبر لمنع التوسع في الإنتاج حتى عندما يزداد الطلب عليه. وبالتالي فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي في كثير من الأحيان إلى التضخم بدلا من نمو الناتج. إن وظيفة الوساطة المالية للقطاع المصرفي تفترض مسبقا الحاجة إلى تحقيق الأهداف النهائية للقطاع، وعلى غرار القطاعات فإن لدى المصارف أهدافا في الربحية والسيولة والملاءة، وربما تكون الربحية أكثر أهمية بالنسبة للوسطاء الماليين، البنوك تعمل في إطار السياسات النقدية والمصرفية التي يقدمها الإقتصاد.

¹Greg Edame Ekpung, Hope Izundu Uwalaka, C.C. Udude, **THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON THE BANKING SECTOR IN NIGERIA**, International Journal of Economics, Commerce and Management Vol. III, Issue 5, May 20, United Kingdom, 2015

و تمثلت الإشكالية في: ما هي القنوات الدقيقة التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية على أداء المصارف التجارية في نيجيريا؟ إلى أي مدى أدى تطبيق السياسة النقدية في نيجيريا إلى التعقل في تشغيل المصارف التجارية؟ تهدف هذه الدراسة أساسا إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في نيجيريا من خلال تأثيرها على الأنشطة المصرفية، و ذلك من خلال :

1 دراسة تأثير أداء القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في نيجيريا.

2 تحديد القناة التي تؤثر من خلالها السياسة النقدية على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا.

3 دراسة التغيرات في الربحية الناتجة عن التغيرات في السياسة النقدية.

4 توضيح السياسات المؤقتة التي تعزز أداء القطاع المصرفي في نيجيريا.

و التقنية التي تم إستخدامها في هذه الدراسة هي الطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من الإندارات المتعددة لأنها أفضل مقدر غير متحيز، وسيتم عندئذ إستخدام أدوات الإقتصاد القياسي مثل الإندارات المتعددة في تحليل البيانات التي يتم جمعها لتحديد أثر السياسة النقدية في القطاعات المصرفية. و كانت أهم النتائج المتوصل إليها:

أن سعر الصرف يرتبط إرتباطا إيجابيا بمسؤولية الإيداع لدى المصارف التجارية، حيث سعر الصرف وحده شرح نحو 78% من التغيرات في مسؤولية الإيداع من البنوك التجارية في نيجيريا، وهذا يعني أن التنبؤ النظري بوجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف ومسؤولية الإيداع للمصارف التجارية صحيح ويشير إلى أن سعر الصرف هو متغير تفسري قوي لمطلوبات ودائع البنوك لدى البنوك التجارية في الاقتصاد النيجيري.

كذلك النتيجة تظهر أيضا أن معدل الودائع ومعدل الخصم الأدنى لها علاقة سلبية مع مسؤولية الإيداع من البنوك التجارية وهذا يتعارض مع التوقعات الاقتصادية المرتفعة بالنظر إلى أن الكفاءة السلبية تتفاعل، وهذا يعني أن معدل الودائع ومعدل الخصم الأدنى لم يؤثر بالفعل على إلتزامات الودائع المصرفية خلال الفترة قيد الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى سوء إدارة السياسات النقدية في البلد مما أدى إلى انخفاض المدخرات والاستثمارات لحفز النمو والتنمية في القطاعات المصرفية في الاقتصاد النيجيري.

وبعد دراسة تجريبية شاملة لمشكلة الدراسة، تبين أن السياسات النقدية تؤثر على أداء القطاعات المصرفية في الاقتصاد النيجيري.

لذلك نخلص إلى أن السياسة النقدية تلعب دورا حيويا في تحديد حجم التزامات الودائع المصرفية في نيجيريا، وقد أوصينا بأن تسعى الحكومة وسلطاتها النقدية إلى تهيئة بيئة مواتية للقطاعات المصرفية لكي تنمو في البلد عن طريق تعبئة سياسات نقدية مناسبة تضمن النمو والنمو في القطاعات المصرفية في نيجيريا.

الدراسة الرابعة : **Anca Munteanu ، Mihaela Göndör** (2012)¹

بينت هذه الدراسة إن السياسة المالية عنصرا من عناصر سياسة تحقيق الاستقرار في رومانيا ، استنادا إلى افتراض وجود بعض العلاقات ذات الصلة بين دورات الائتمان والسياسة المالية على مدى دورة الأعمال. وتحليل العلاقات بين تقلبات القطاع المصرفي والضرائب والإنفاق العام خلال الفترة 2008-2011.

وقد وصلت آثار الأزمة المالية إلى رومانيا بحلول نهاية عام 2008، ونظرا لأن الانكماش الاقتصادي كان شديدا بشكل خاص ، فقد اختارت الحكومة في عام 2009، فرض قيود مالية كبيرة بخفض الإنفاق وزيادة العبء المالي، وخاصة من خلال إدخال ضرائب جديدة مست السلع، أدى إلى إنخفاض النفقات على السلع والخدمات بنسبة 12.6 %

و عام 2010، أصبحت السياسة المالية أكثر تقييدا ، وأستمرت هذه التدابير المالية إلى عام 2011 مما أدى إلى تقلص الطلب على السلع والخدمات والقروض المصرفية، مما يشير إلى الطابع الموالي للدورة الاقتصادية للسياسة المالية الرومانية، ومنه طرح الإشكالية التالية: لماذا لم تتمكن رومانيا من الترويج لسياسة مالية مضادة للتقلبات الدورية؟

وتكشف الإحصاءات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في رومانيا الذي بلغ 6.3 في المائة بين عامي 2005 و 2008 قد زاد جنبا إلى جنب مع إرتفاع نفقات الميزانية التي تضاعفت بالقيمة الاسمية، حيث زاد الإنفاق على أجور القطاع العام أكثر من الضعف وهكذا، أدخلت رومانيا تعديلات مالية كبيرة خلال فترات التوسع، و أشتملت عينة الدراسة جميع البنوك المدرجة في بورصة بوخارست، و تمثلت أهم متغيرات الدراسة التي تم جمعها من وثائق التقارير المالية الرسمية هي: إجمالي الأصول وحقوق المساهمين وصافي الدخل وتستخدم هذه المتغيرات لحساب المخاطر، وفيما يتعلق بتكلفة حقوق الملكية ، يتم الحصول على قيم سعر الفائدة بين البنوك. أما النتائج المتوصل إليها نذكر منها:

- باستخدام مؤشرات الأداء القائمة على السوق نحصل على صورة أكثر واقعية فيما يتعلق بتطور قيمة المؤسسات المصرفية المدرجة في بورصة رومانيا. هذا النوع من التدبير لديه ميزة دمج القرارات والتصورات في الوقت المناسب.

¹ Anca Munteanu and Mihaela Göndör, *International Conference on Emerging Markets in Finance and Business*, Vol. 3, 24-27 October 2012, Bucharest, University of Economic Studies, Romania, 2012

كما أن التدابير المستندة إلى السوق تتجنب بعض التحيزات التي أدخلتها السياسات المحاسبية على الأرقام كأرباح أو مؤشرات أخرى للربحية، ويمكن أن نشير أن عام 2009 هو الذي يحتوي على أقل قيم "بير" يمكن أن يشير إلى أن بعض الأداء المالي السيئ المرتبط بهذا يعود ذلك إلى التطور العام لسوق رأس المال وليس ضروريا مع الأرباح التي تحصل عليها المؤسسات المصرفية، ويمكن وصف هذه الآلية من خلال التفكير في قيم العائد على السهم التي تمثل تقلبات طفيفة، ففي نفس المستوى من الأرباح، سيحدد سعر أقل قيمة أقل من القيمة العادلة وبالتالي سيؤدي إلى زيادة المخزون في الفئة التي لا تقدر قيمتها.

- ويبدو أن الفترة قيد الدراسة في عام 2008 هي أفضل سنة أداء، وأن سنة 2009 هي أسوأ أداء عام.
- السياسة المالية الرومانية هي سياسة دورية.

- ترتبط السياسة المالية إرتباطا إيجابيا بالإستثمارات بحيث يمكن أن تكون بعض العلاقات بين السلوك المصرفي والسياسة المالية.

- يمكن أن نخلص إلى أن إتجاه إنخفاض أداء البنوك المدروسة يمكن اعتباره أثرا سلبيا لخفض الطلب بسبب إلى السياسة المالية التقييدية خلال الأزمة. وبالتالي، وفقا لدراستنا، من المرجح أن تكون السياسة المالية قوة دورية وليس قوة استقرار.

- وكشفت هذه الدراسة عن جزء صغير من الواقع الاقتصادي الروماني، أن الحكومة بعيدة عن تطبيق أفضل سياسة مالية. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تعيد رومانيا تقييم سياستها المالية بشكل جذري.

المطلب الثالث : علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة (القيمة المضافة)

من خلال إستعراض الدراسات السابقة تبين أنها تركزت نحو مناقشة مشكلات محددة ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة، وهي تشكل أساس أو مرجع جيد للإستفادة من النتائج التي توصلت إليها، كذلك لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه وإختلاف مع موضوع دراستنا سنلخصها فيما يلي:

- تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية دراسة السياسة النقدية و المالية كون أن هذه الأخيرة

لها أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، كذلك أتفاقها في أستخدام منهج البحث، ومن بين الدراسات السابقة من إهتمت بتقييم الأداء المصرفي.

- وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي محاولة إبراز تقدير أثر السياستين المالية و النقدية على أهم مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية، تحتوي دراستنا على متغيرات : السياسة المالية ، السياسة النقدية و الأداء

المالي للبنوك التجارية ، حيث تناولت الدراسات السابقة على الأكثر متغير واحد مشترك مع دراستنا، إضافة إلى الاختلاف في فترة و مجتمع الدراسة.

كما إهتمت دراستنا على تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال تسليط الضوء على أهم المؤشرات منها الربحية و السيولة.


الخلاصة :

تعتبر عملية تقييم الداء المالي للبنوك التجارية من بين العمليات المهمة لدى البنوك التجارية، من خلال الاعتماد على مؤشرات ونسب المالية، لتحقيق أهدافها.

حيث تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى مختلف مفاهيم الأداء، وتوصلنا أن قدرة المنظمة في تحقيق أفضل النتائج في ظل الموارد المتاحة، كما تطرقنا إلى مفاهيم الأداء المالي والذي يعتبر جزء من أداء البنك ككل، و إلى أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية التي تعتبر الركيزة الأساسية التي تدعم كفاءة والفعالية المالية للبنك.

كما تناولنا مفاهيم حول السياسة المالية والنقدية، حيث تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الرفاهية العامة وذلك من خلال برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة، أما السياسة النقدية فتعبر عن تلك الإجراءات والآليات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي.

وفي البحث الثاني من الدراسة فقد عرضنا أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والتي ترتبط بأحد متغيرات الدراسة، من أجل ربط البحوث العلمية السابقة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تنوعت بين الموضوعات المرتبطة بالسياسة المالية وبين الدراسات التي إهتمت بالسياسة النقدية، وبين ما إهتمت بالسياسة الاقتصادية ككل، وأثرها على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.



الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى قياس اثر تقدير السياستين المالية و النقدية على اهم مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، و تم اختيارنا للبنك الوطني الجزائري (BNA) كعينة للدراسة ، من خلال تحديد افضل الصيغ القياسية التي تعطي اثر تقدير السياستين المالية و النقدية على اهم مؤشرات، باستخدام ثلاث مؤشرات مالية و لكل مؤشر اخترنا منه نسبتين بالاعتماد على المعطيات و المعلومات و كذا الوثائق التي تخص الأداء المالي للبنك من بعض القوائم المالية المتوفرة لدينا بالإضافة إلى الموقع الرسمي للبنك و الاتصال المباشر بموظفي البنك، للفترة الزمنية المدروسة ، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية والسياسة النقدية تطرقنا الى اتجاهات كلا من السياستين المالية و النقدية و كذا مراحل تطورها خلال فترة الدراسة ، معتمدين في ذلك على تقارير بنك الجزائر السنوية و النشرات الإحصائية الثلاثية، و كذا الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء.

و تم الاستعانة ببرنامج Eviews لتحديد افضل النتائج الممكنة لتقدير اثر السياستين المالية و النقدية على اهم مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك .

و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستعملة في الدراسة،

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستعملة في الدراسة

سننتظر في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات ومن ثم تحديد أهم متغيرات الدراسة، وذلك في المبحث الأول.

أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني من الدراسة فسنقوم بقياس علاقة أو أثر السياستين المالية و النقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري ومن ثم إستخلاص النتائج وتحليلها وتفسيرها.

المطلب الأول : مجتمع الدراسة " للبنك الوطني الجزائري BNA "

يتمثل مجتمع دراستنا في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم إختيار العينة منها و هي البنك الوطني الجزائري، والذي يُعتبر من البنوك التجارية العمومية، كما أن البنك رائد في مجال الخدمات المصرفية المتنوعة، و كذا مختلف صيغ التمويل التي يقدمها للزبائن و المستثمرين، و تعبئة المدخرات من مختلف الشرائح، و هذا ما يتطلب منه القيام باستخدام مؤشرات مالية تمكنه من تقييم أداءه المالي بشكل جيد.

اولا: لمحة تعريفية خاصة بالبنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين البنوك التجارية العمومية الرائدة في المجال المصرفي بالجزائر، حيث انشأ بعد الاستقلال، ويختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية بالداخل والخارج.

1- نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم SOCIETE PAR ACTIONS، حيث تأسس بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر المستقلة، برأس مال يقدر بـ 20 مليون دينار جزائري، حيث كان في الحقبة الاستعمارية بنوك أجنبية تمارس نشاطها، و بعد الاستقلال قام بضم جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له و المتمثلة في كل من:¹

- بنك التسليف العقاري الجزائري- التونسي في جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968.
- بنك باريس و هولندا في جوان 1968.

¹ موقع البنك الوطني الجزائري WWW.bnadz بتاريخ: 2017/04/27 على الساعة : 17.30 .

و في سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل و تطوير المجال الفلاحي .

و في سنة 1988 و في ظل الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 88/01 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري، حيث تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأسمال يقدر بـ 3.4 مليار دج

و في سنة 1995 و بفضل قانون النقد و القرض رقم 10/90 و المؤرخ في 14 أفريل 1990، الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي في الجزائر، حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد، أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل، و على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي مهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال من المودعين، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

و في جوان 2009 تم زيادة رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دج إلى 41600 مليار دج عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار للسهم.

كما يقوم البنك الوطني الجزائري بمنح عدة أنواع من القروض و هي:

* **قروض قصيرة الأجل:** وهي قروض موجهة لتمويل الأصول الجارية أو خزينة المؤسسة مثل: تسهيلات الصندوق، القرض على المكشوف، القروض الموسمية، تسبيقات على الفواتير.

* **قروض التي تتطلب ضمانات حقيقية:** وهي قروض قصيرة الأجل يشترط لمنحها تقديم ضمانات عينية مثل: تسبيقات على الأسهم، تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الصفقات العمومية.

* **القروض بالتوقيع:** يعني أن البنك لا يعطي نقودا و إنما يمنح ثقة فقط، و يضطر لمنح النقود في حالة عجز العميل عن التسديد، مثل الكفالة، الضمان الاحتياطي، القروض التوثيقية .

* **قروض متوسطة وطويلة الأجل:** حيث توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها سبع سنوات، أما القروض الطويلة الأجل فهي تلك الاستثمارات التي يتجاوز عمرها سبع سنوات.

2- وظائف و أهداف البنك¹:

تتمثل وظائف البنك في:

* استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص

* استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك.

¹ موقع البنك الوطني الجزائري WWW.bnadz بتاريخ: 2017/04/27 على الساعة: 17.30

* يمنح قروض بجميع إشكالها، سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

* يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكنتاب، الخصم (شراء أوراق تجارية).

أما أهداف البنك تتمثل في:

* ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع ... الخ.

* لعب دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني.

* وضع خطة إستراتيجية للتموقع ضمن الجهاز المصرفي.

* التوسع في فتح وكالات جديدة عبر كامل التراب الوطني.

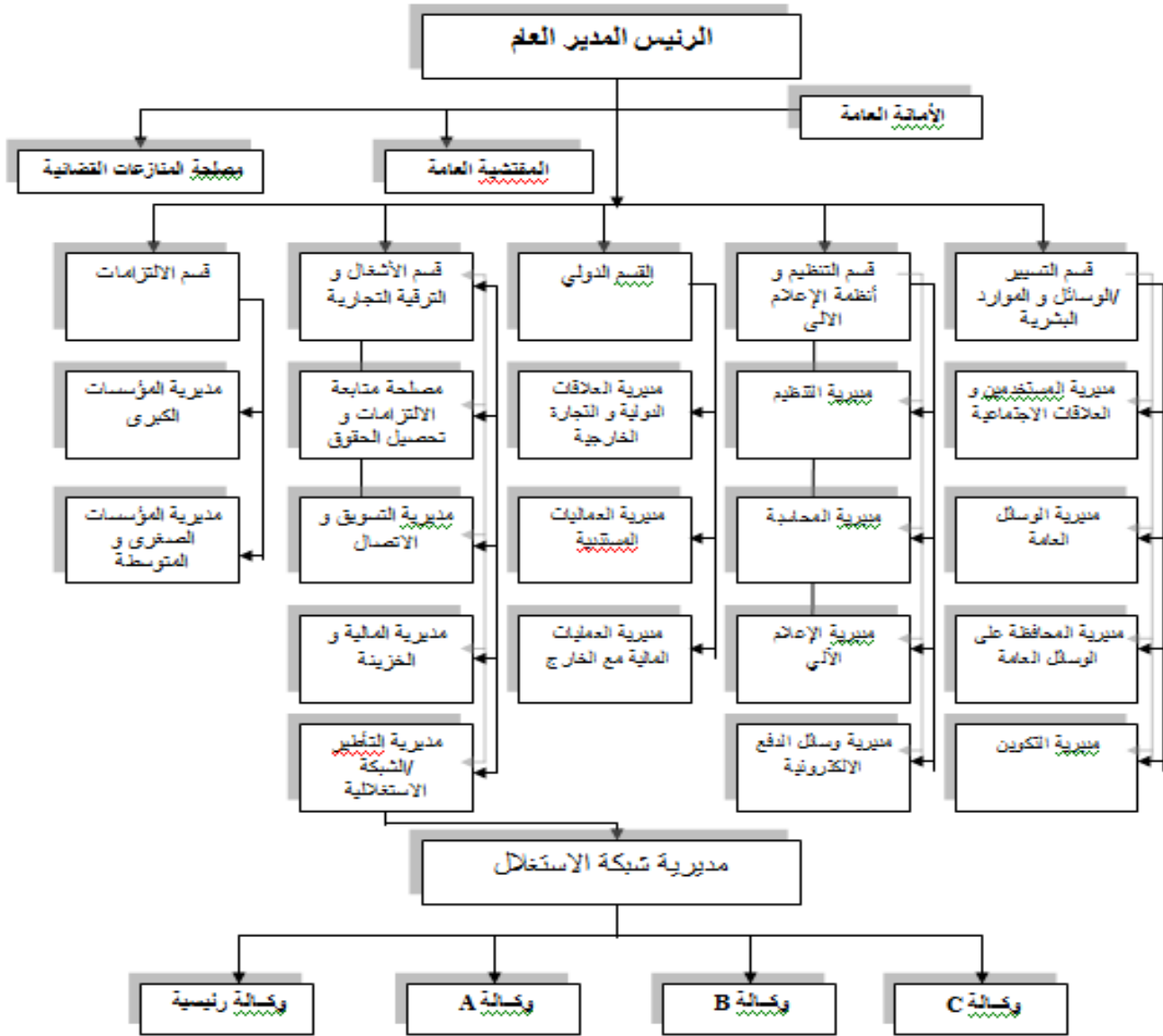
* إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.

3- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

فيما يلي نحاول عرض الهيكل التنظيمي للبنك، و الذي من خلاله يوضح الهيئات العليا، و العملية طبقا

للتنظيم الداخلي للبنك.

الشكل رقم (1-2) يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz بتاريخ 2017/04/27 على الساعة : 21.30.

الهيكل الملحقة بالمديرية العامة¹:

- الأمانة العامة.
- مفتشية الرقابة العامة.
- المفتشية العامة.
- مديرية التدقيق الداخلي.
- مديرية تسيير الأخطار.
- مديرية المطابقة.

الهيكل التابعة للقسم الدولي:

- DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج.
- DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية.
- DOD: مديرية العمليات المستندية.

الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري:

- DER: مديرية تأطير الشبكات.
- DMC: مديرية التسويق والاتصال.
- DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد.

الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

- DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع
- DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة
- DPS: مديرية الإنتاج والخدمات

الهيكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات:

- DSERC: مديرية المتابعة و التغطية و تحصيل القروض
- DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- DRG: مديرية تحصيل الضمانات

الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات:

¹ المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz بتاريخ 2017/04/27 على الساعة : 21.30.

- DGE: مديرية المؤسسات الكبرى
- DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

الهيكل الملحقة بقسم المالية:

- DC: مديرية المحاسبة
- DOMP: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات
- DCG: مديرية مراقبة التسيير
- DMF: مديرية السوق المالي

الهيكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية:

- DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية
- DMG: مديرية الوسائل العامة
- DPP: مديرية المحافظة على التراث
- DF: مديرية التكوين
- CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني¹.

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري:

تكتسي عملية التقييم المالي للبنوك التجارية أهمية كبيرة، و التي من خلالها يتم عرض الوضعية المالية الحالية للبنك ، وذلك باستخدام عدة مؤشرات لتقييم الأداء المالي، و في دراستنا هذه سيتم التطرق إلى ثلاث مؤشرات لتقييم الأداء المالي و هي: مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، مؤشر ملاءة رأس المال.

1- مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري:

تقاس ربحية البنوك باستخدام مجموعة من المؤشرات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة ، و تم اعتماد مؤشرين في الدراسة هما نسبة العائد (صافي الدخل بعد الضريبة) إلى حقوق الملكية (رأس

¹ المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz بتاريخ 2017/04/27 على الساعة : 21.30.

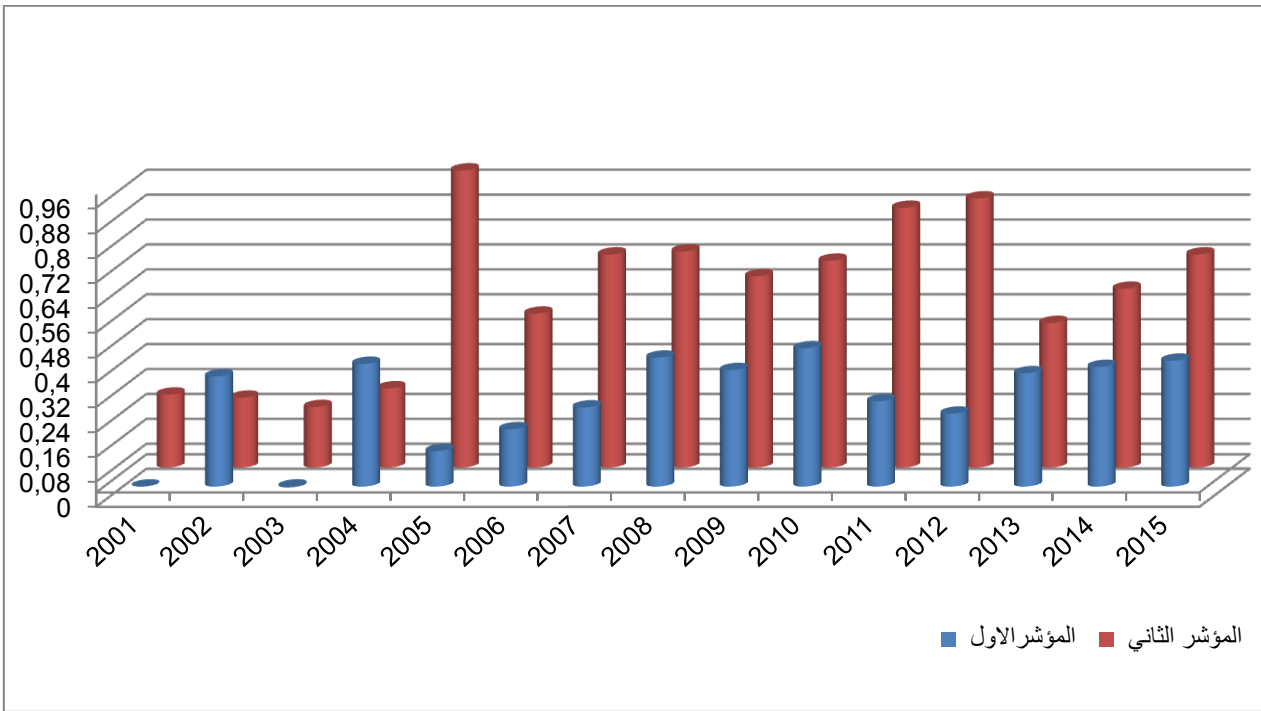
المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة)، و المؤشر الثاني نسبة العائد (صافي الدخل بعد الضريبة) إلى الإيرادات.

الجدول رقم (1-2) يوضح مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 – 2015

السنوات	المؤشر 1	المؤشر 2	السنوات	المؤشر 1	المؤشر 2
2001	0.046	0.28	2006	0.23	0.54
2002	0.40	0.27	2007	0.3	0.73
2003	0.043	0.24	2008	0.46	0.74
2004	0.44	0.3	2009	0.42	0.66
2005	0.16	0.01	2010	0.49	0.71
			2011		0.88
			2012		0.91
			2013		0.51
			2014		0.62
			2015		0.73

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معلومات من الموقع www.bna.dz

الشكل رقم (2-2): مؤشر الربحية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 – 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الجدول رقم (1-2)

بالنسبة للمؤشر الأول، العائد على حقوق الملكية، و هي النسبة بين صافي الدخل إلى حقوق الملكية، يتضح من الجدول أعلاه أن هذا المعدل قد بلغ 49% كأعلى نسبة خلال عام 2010، و هذا راجع كون الزيادة في البسط، اي صافي الدخل أكبر من الزيادة في المقام (رأس المال المملوك)، حيث قدرت الزيادة في المعدل خلال الفترة (2001- 2015) بـ 40.4%، كما عرف هذا المؤشر تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجل هذا المؤشر اقل قيم له و هي على التوالي 0.046 سنة 2001 و 0.043 سنة 2003، كما نلاحظ انه كلما زاد البسط

بوتيرة أكبر من المقام دل ذلك على زيادة نسبة هذا المؤشر، كما يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه من خلال توظيف أمواله التي يحصل عليها المصادر المختلفة و أن يحفظ نفقاته و تكاليفه إلى اقل حد ممكن في ظل المنافسة. أما فيما يخص المؤشر الثاني، معدل العائد إلى الإيرادات، من خلال الجدول هو الأخر عرف تذبذب بلغ 0.28 سنة 2001 ليستمر في الانخفاض إلى غاية 2003 ليبلغ نسبة 0.24، أما في سنة 2005 لوحظ تساوي بين العائد والإيراد، والمعبر عنه بـ 1 وتفسير ذلك عدم إحتساب الضرائب لهذه السنة، كما عرف هذا المؤشر إرتفاع ابتداء من سنة 2006 إلى 2008 حيث بلغ على التوالي 0.54 ، 0.73 ، 0.74 لينخفض سنة 2009 ليصل إلى 0.66 ومرد ذلك التأثير بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، ليشهد تذبذب طفيف بين الارتفاع و الانخفاض للفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية 2015.

2- مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري:

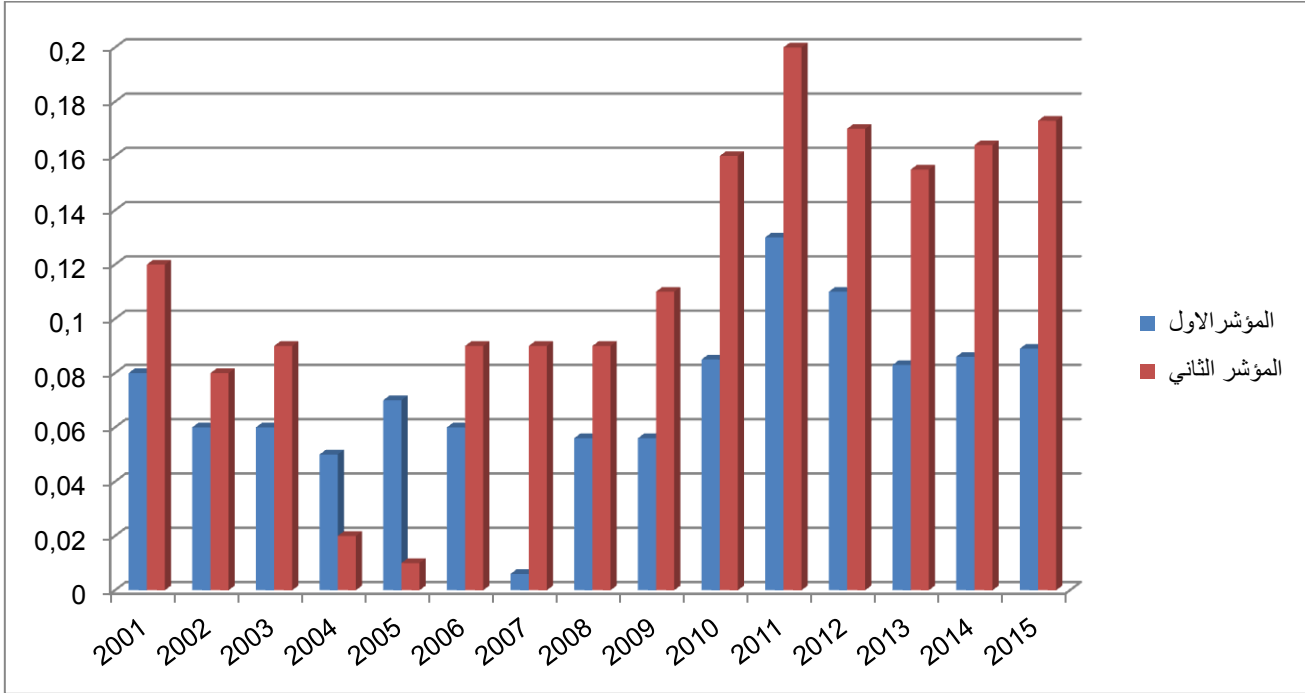
يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض إلى خسائر كبيرة، مما يثبت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، حيث تم الاعتماد على مؤشرين هما نسبة النقديات إلى إجمالي الموجودات و الثاني نسبة النقديات إلى إجمالي الودائع.

الجدول رقم (2-2) يوضح مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 - 2015

السنوات	المؤشر 1	المؤشر 2	السنوات	المؤشر 1	المؤشر 2
2001	0.08	0.12	2006	0.06	0.09
2002	0.06	0.08	2007	0.006	0.09
2003	0.06	0.09	2008	0.056	0.09
2004	0.05	0.02	2009	0.065	0.11
2005	0.07	0.01	2010	0.085	0.16

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz

الشكل رقم (2-3) مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2001 - 2015



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (2-2)

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن المؤشر الأول، نسبة النقديات إلى إجمالي الموجودات عرف تأرجحا و تذبذب، حيث بلغ 0.08 سنة 2001 ليستمر في الانخفاض إلى غاية 2007 ليبلغ 0.006، و تفسير ذلك أن البنك الوطني الجزائري يعني نقصا في السيولة يضعه في مواجهة العجز عن تسديد التزاماته، و بالتالي فقدان ثقة الزبائن، ليعرف ارتفاعا ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2012، ودل ذلك على قدرة البنك في حسن إدارة سيولته، مما ينجر عنه زيادة ثقة زبائنه ، و في سنة 2013 إلى غاية 2015 عرف هذا المؤشر انخفاض، حيث بلغ على التوالي 0.083، 0.086، 0.089 و تحليل ذلك عودة البنك لازمة نقص السيولة.

أما المؤشر الثاني، النقديات إلى إجمالي الودائع، و من خلال الجدول نلاحظ انه في سنة 2001 بلغ 0.12 لينخفض إلى 0.08 سنة 2002، نتيجة الارتفاع في حجم الودائع و عرف استقرارا طوال الفترة من 2006 إلى 2008 ب 0.09 ، نتيجة التحكم في الموجودات السائلة لتلبية السحوبات الودائع المحتملة ، ليعرف زيادة ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2011، ما يفسر ذلك أن البنك لديه وفرة في السيولة تمكنه من مواجهة سحبيات المودعين إلى حد ما مقبول، ليشهد انخفاضا سنة 2013، و يعاود الارتفاع مرة أخرى للسنتين 2014 و 2015.

2015 عرف هذا المؤشر تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض ، حيث عرف سنة 2011 أعلى مستوى له قدر بـ 0.066 .

أما فيما يخص المؤشر الثاني، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2001 قدر بـ 0.49، مما يعني كفاية رأس المال البنك في مواجهة سحب الودائع، ليبلغ أدنى نسبة له سنة 2008 بـ 0.032، وتحليل ذلك زيادة حجم الودائع، أما باقي السنوات خلال فترة الدراسة عرف هذا المؤشر تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض المتقارب، مرده ذلك إلى محاولة البنك الوطني الجزائري التحكم في كفاية رأس ماله لمواجهة سحب الودائع، و ليبلغ 0.094 سنة 2015 ليحقق ارتفاعا مقارنة بسنة 2014 نتيجة ارتفاع حقوق الملكية.

المطلب الثاني: إتجاهات السياسة المالية و النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

مواصلة للإصلاحات الاقتصادية و خاصة في مجال السياسة المالية و النقدية خلال هذه الفترة ، تبنت الجزائر برنامجا إصلاحيا كثيفا من اجل إعادة النظر وتعديل سياستها الاقتصادية، فقامت بإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال بداية التسعينيات القرن الماضي، تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية و بالأخص السياسة المالية و النقدية، و التي تمثل احد المحاور الأساسية ضمن هذا البرنامج للدور الكبير الذي تلعبه هذه السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و معالجة الاختلالات.

أولا إتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

خلال هذه الفترة تميزت اتجاهات السياسة المالية للدولة متمثلة في كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة بالتوسع أو الانكماش من خلال إقامة عدة برامج تنموية و استثمارية شملت عدة ميادين، كما شهدت هذه الفترة نمو الإيرادات العامة بشكل ملحوظ.

1- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2015

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات الجارية أو نفقات رأس المال، و يطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية. و فيما يلي الجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة.

الجدول رقم (2-4) يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	النفقات الكلية (G)	النفقات الجارية *	نفقات رأس المال **	G/PIB (%)
2001	1321.0	798.6	522.4	31.0
2002	1550.6	975.6	575.0	34.13
2003	1766.2	1138.1	628.1	33.53
2004	1891.8	1251.1	640.7	30.87
2005	2052.0	1245.1	806.9	27.36
2006	2453.0	1437.9	1015.1	28.78
2007	3108.5	1673.9	1434.6	33.40
2008	4191.0	2217.7	1973.3	37.83
2009	4264.3	2300.0	1946.3	42.61
2010	4466.9	2659.0	1807.9	37.11
2011	5853.6	3879.2	1974.4	40.31
2012	7058.1	4782.6	2275.5	42.40
2013	6024.2	4131.6	1892.6	36.19
2014	6995.7	4494.3	2501.4	40.57
2015	7656.3	4617.0	3039.3	46.14

* نفقات التسيير ** نفقات التجهيز

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على:

-rapport 2004-2008, evolution economique et monetaire en Algérie www.bank-of-algeria.com

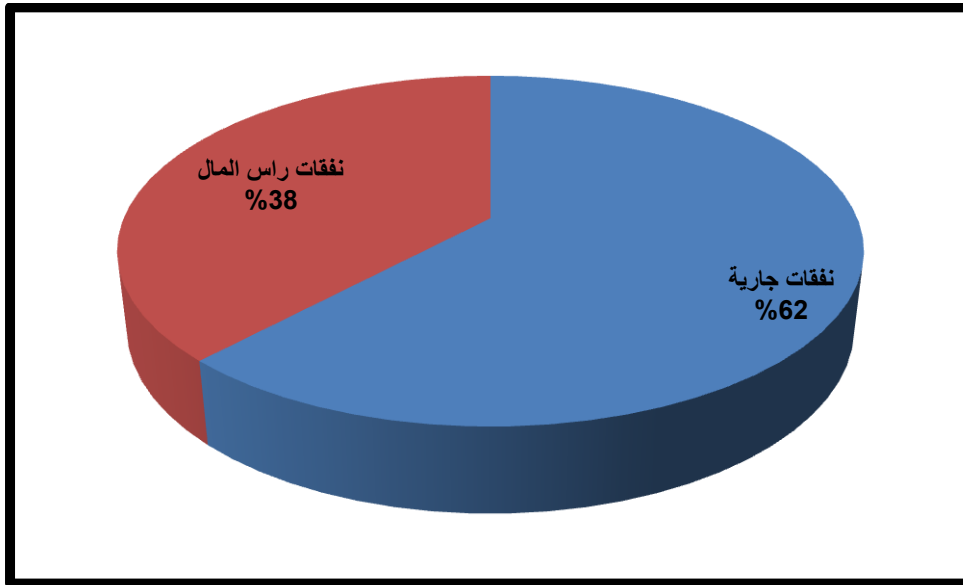
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، على الموقع www.bank-of-algeria.com

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، على الموقع www.bank-of-algeria.com

-rapport 2015, evolution economique et monetaire en Algérie, www.bank-of-algeria.com

- حوصلة احصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

الشكل رقم (2-5) التوزيع النسبي للنفقات الكلية للفترة 2001-2015



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معلومات الجدول رقم (2-4)

من خلال دراسة الجدول رقم (2-4) نلاحظ نمو النفقات العامة بشكل متزايد ابتداء من الفترة 2001 - 2012 وبداية من سنة 2013 نلاحظ انخفاض النفقات العامة في هذه السنة، و عاودت الارتفاع بوتيرة بطيئة. كما نلاحظ أن المبالغ المخصصة لنفقات الجارية (نفقات التسيير) أكبر من المبالغ المخصصة لنفقات رأس المال (نفقات التجهيز) و ذلك خلا فترة الدراسة، كما أن نصيب النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة في تذبذب مستمر.

خلال الفترة 2001-2004 نلاحظ الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي وبرنامج التنمية الفلاحية، وبرنامج إعادة إنحاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس 2003 و فيضانات باب الواد بالجزائر.

و خلال الفترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو و حققت النفقات الكلية سنة 2005 بمبلغ يقدر 2052.0 مليار دج أي بزيادة قدرها 731 مليار دج، كما تمثل النفقات الجارية نسبة 18.74 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 لتحقق نسبة 16.60 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2005 أي بانخفاض قدره 2.14 %.

و تبعا للسياسة الرشيدة للسلطات الجزائرية منذ بداية سنة 2005 تقرر عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، ولقد رصدت الحكومة الجزائرية مبالغ مالية ضخمة لإنعاش و دعم الاقتصاد الوطني وكذا إقرار برامج الخاصة بتنمية الجنوب و الهضاب العليا قدرت ب 120 مليار دولار و هذا إلى غاية 2009 .

و كذلك نلاحظ نفس وتيرة الإنفاق التي شهدتها الفترة 2010 -2012 سواء نفقات الجارية أو نفقات رأس المال حيث بلغت نفقات الجارية سنة 2010 ما قيمته 2659.0 مليار دج لتحقق سنة 2012 مبلغ 4782.6 مليار دج أي بزيادة قدرها 79.86 % مما يدل على انتهاء الحكومة في هذه الفترة سياسة إعادة هيكلة نظام الأجور و تماشيا مع القدرة الشرائية للإجراء.

و في سنة 2013 شهدت النفقات العامة انخفاضا ملحوظا جراء انخفاض الإيرادات العامة خاصة الجباية البترولية، و بالتالي انتهجت الحكومة سياسة ترشيد النفقات، حيث بلغت في هذه السنة ما قيمته 6024.2 مليار دج و لتبدأ النفقات العامة بالارتفاع تدريجيا و بصورة بطيئة لتصل سنة 2015 مبلغ 7656.3 مليار دج أي بنسبة 27.09 % وهذا كله ناتج عن إتباع الحكومة لسياسة ترشيد النفقات العامة .

2- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

خلال هذه الفترة تميزت الإيرادات العامة بالارتفاع المستمر، و التي تركزت على مداخيل الجباية البترولية و الجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة.

الجدول رقم (2-5) يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015(الوحدة:مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية (R)	إيرادات بترولية	إيرادات جبائية	إيرادات أخرى	R/PIB
2001	1505.5	1001.4	398.2	105.9	0.35334
2002	1603.2	1007.9	482.9	112.4	0.35298
2003	1966.6	1350.0	519.9	96.7	0.3734
2004	2229.7	1570.7	580.4	78.6	0.36388
2005	3082.6	2352.7	640.4	89.5	0.41109
2006	3639.8	2799.0	720.8	120	0.42718
2007	3687.8	2796.8	766.7	124.3	0.39627
2008	5190.5	4088.6	965.2	136.7	0.46858
2009	3676.0	2412.7	1146.6	116.7	0.36735
2010	4392.9	2905.0	1298.0	189.9	0.36503
2011	5790.1	3979.7	1527.1	283.7	0.39877
2012	6339.3	4184.3	1908.6	246.4	0.38088
2013	5957.5	3678.1	2031.0	248.4	0.35794
2014	5738.4	3388.4	2091.4	258.6	0.33281
2015	5103.1	2373.5	2354.7	374.9	0.30757

المصدر: بناء شخصي استنادا على

- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2004-2008, www.bank-of-algeria.com

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، على الموقع www.bank-of-algeria.com

- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، على الموقع www.bank-of-algeria.com

- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2015, www.bank-of-algeria.com

نلاحظ من الجدول رقم (2-5) أن الإيرادات العامة للدولة عرفت ارتفاعا بشكل كبير و هذه الزيادة في حصيلة الإيرادات ناتجة عن الارتفاع في حصيلة الجباية البترولية ، حيث عرفت أسعار البترول ارتفاع في الأسواق العالمية مما انعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني حيث بلغ سعر البترول 94.45 دولار سنة 2008، كما عرفت الإيرادات البترولية تطور من سنة 2001 بمبلغ 1001.4 مليار دج إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، و في سنة 2009 عرفت الجباية البترولية انخفاض ملموس أي تراجعت بنسبة 41% مقارنة بسنة 2008 ، كما عرف نصيب الإيرادات العامة من الناتج الداخلي الخام هو الآخر انخفاضا بنسبة 46.85% سنة 2008 إلى 36.73% سنة 2009 و هذا راجع لانخفاض في أسعار البترول نتيجة زيادة المعروض العالمي، حيث قامت الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى حدود 4.2 مليون برميل، لتعاود قيمة الإيرادات البترولية ارتفاعها لتصل 2905.0 مليار دج وهذا سنة 2010، حيث تحطت أسعار البترول حاجز 100 دولار للبرميل، أما في سنة 2013 عرفت الإيرادات البترولية

انخفاض بلغ 3678.1 مليار دج ، لتواصل انخفاضها حيث بلغت الإيرادات البترولية في سنة 2014 ما قيمته 3388.4 مليار دج ليستمر الانخفاض إلى سنة 2015 ليبلغ 2373.5 مليار دج، وهذا مرده إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما أثر ذلك بالسلب على مجمل الإيرادات العامة للدولة ، و حتمية مجابهة الإنفاق العام بإتباع سياسات و أساليب التنويع في الاقتصاد و التخلي تدريجيا عن الاعتماد على الحماية البترولية.

كما عرفت الحماية العادية (الإيرادات الجبائية) هي الأخرى إرتفاع مستمر خلال هذه الفترة، حيث بلغت سنة 2001 ما قيمته 398.2 مليار دج، لتصل سنة 2004 مبلغ 580.4 مليار دج أي زيادة بنسبة 45.75%، ويعود هذا التحسن في حصيللة الإيرادات الجبائية، إلى إرتفاع الضريبة على الدخل الإجمالي و معدل الرسم على القيمة المضافة المفروض على الواردات و الحقوق الجمركية.

و خلال الفترة 2005-2015 استمر ارتفاع الإيرادات الجبائية، حيث انتقلت من 640.4 مليار دج سنة 2005 إلى 2354.7 مليار دج سنة 2015، أي زيادة بنسبة 267.69% و هذا ما يفسر الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحصيل الضريبة على المحروقات من أجل الحد من المشاشة المالية أمام الصدمات الخارجية ، و كذا الحصيللة المرتفعة للضرائب على الدخل الإجمالي الناتجة عن الزيادات المعتبرة في أحور العمال إبتداء من سنة 2008، و انتهاز الحكومة سياسات التنويع في الاقتصاد الوطني ابتداء من 2011 وما أنجر عنه خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة تساهم بشكل معتبر في حصيللة الحماية العادية .

كما نلاحظ من الجدول أعلاه، وبالأخص في سنة 2015 تقارب مبالغ الإيرادات البترولية مع الإيرادات الجبائية مرده تخلي الدولة تدريجيا عن اعتمادها على الإيرادات البترولية والتوجه نحو الإيرادات الجبائية في ظل تقلب أسعار البترول.

كما نلاحظ خلال الفترة 2001-2015 إن الزيادة في حصيللة الإيرادات الكلية بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة مرده ذلك الزيادة في العوائد البترولية.

ثانيا: إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة في مجال السياسة النقدية، وكان أبرزها صدور قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990¹، حيث أصبح لبنك الجزائر، السلطة المطلقة في تحديد السياسة النقدية وفق مبدأ قانون العرض والطلب والتنافسية، حيث يسعى هذا القانون في معالجة أوضاع المحيط

¹ fodil Hassam, *chronique de l'économie algerienne (vingt ans de reformes liberales)*, l'économiste d'Algerie, 2000, p90

المالي في الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية، وذلك بتفعيل قوى السوق من خلال¹:

- ✓ تقليص دور الخزينة العامة في تمويل الاستثمارات العمومية.
- ✓ التركيز على المخاطرة البنكية وذلك عن طريق جمع المعلومات التي تساعد في التقليل من المخاطر وذلك بإنشاء مصلحة مركزية تسمى مركز المخاطر.
- ✓ تنشيط السوق النقدية وتطوير سوق مالي كي يتم تعظيم منفعة تخصيص الموارد المتاحة لتمويل الاقتصادي.
- كما كرس هذا القانون إنفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز ودون قيود.

1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

سيتم التطرق إلى تحليل تطور الكتلة النقدية للفترة من خلال العرض النقدي للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-6) يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2015 (الوحدة:مليار دج)

السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	الكتلة النقدية	أشباه النقود	الكتلة النقدية	نسبة نمو	الناتج الداخلي	معدل السيولة
			M1	M2	M2	(%) M2	الخام PIB	M2/PIB (%)
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	4260.8	58.05
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	4541.9	63.88
2003	781.3	862.1	1634.5	1656.0	3299.5	13.7	5266.8	62.64
2004	847.3	1291.3	2165.7	1478.7	3644.4	10.5	6127.5	59.47
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.7	7498.6	54.28
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	18.6	8520.6	56.65
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	24.2	9306.2	64.41
2008	1540.0	3425.0	4964.9	1991.0	6956.0	16.0	11077.1	62.79
2009	1829.3	3114.8	4949.8	2228.9	7178.7	3.2	10006.7	71.73
2010	2098.6	3539.8	5638.5	2524.3	8162.8	13.7	12034.5	67.82
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	21.6	14519.8	68.38
2012	2952.3	4885.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9	16643.8	66.18
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	16643.8	71.74
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.8	14.6	17242.5	79.37
2015	4108.1	5153.1	9261.1	4443.4	13704.5	0.12	16591.9	82.59

المصدر: من اعداد الطلبة إستنادا على

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:1، سبتمبر 2007، ص:11، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:5، ديسمبر 2008، ص:26، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:6، مارس 2009، ص:26، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:13، ماي 2011، ص:11، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:22، جوان 2013، ص:26، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:25، مارس 2014، ص:11، على الموقع www.bank-of-algeria.com

¹ موسى خللو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية(دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي)، ط 1، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010، ص:251.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد: 37، مارس 2017، ص: 26، 11، على الموقع www.bank-of-algeria.com نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى، فبعدما سجل توسع في نمو هذه الكتلة النقدية M2 من 2473.5 مليار دج سنة 2001 إلى 13704.5 مليار دج سنة 2015، بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، حيث انتقلت M2 من 2473.5 مليار دج سنة 2001 إلى 2901.5 مليار دج سنة 2002 أي زيادة نمو بنسبة تقدر بـ 17.3% بسبب إرتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.7 مليار دج سنة 2001 إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002، بالنسبة نمو تقدر بـ 33.95% وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل لـ M2، وهذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة النقدية الأقل تضخمًا.

كما نلاحظ تراجع نسبة نمو الكتلة النقدية من 22.3% سنة 2001 إلى 10.5% سنة 2004 بسبب الاستقرار النقدي، و في سنة 2005 بلغت M2 ما قيمته 4070.4 مليار دج أي بنسبة نمو تقدر بـ 11.7% مقارنة بسنة 2004، فهو معدل منخفض عن المعدل الذي حدده مجلس النقد و القرض و الذي يتراوح بين 15.8% و 16.5%

كما شهد عام 2005 تعزيز كبير للأساسيات الاقتصاد الوطني مع ظهور الاستقرار النقدي، وخفض الدين الخارجي وصافي المركز المالي الخارجي القوي.¹ و في 2006 بلغت M2 4827.6 مليار دج بنسبة نمو 18.7% مقارنة بسنة 2005 و هو أكبر من معدل المحدد و المستهدف لسنة 2006، و الذي يتراوح بين 14.8% و 15.5%.

و في سنة 2007 عرفت نسبة نمو الكتلة النقدية ذروتها حيث بلغت 24.2% بسبب عدم السيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية و توسع الأرصدة النقدية بعنوان نفقات ميزانية التجهيز.

كما نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف انخفاضًا في سنة 2008 و 2009 قدر على التوالي بـ 16% و 3.2% بسبب الصدمة الخارجية خاصة في 2009.

كما تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي بنسبة 13.7% في الكتلة النقدية M2، كما ساهمت عودة التوسع إلى الزيادة في الموارد المتراكمة (ادخارات مالية) لـ 2010 في صندوق ضبط الإيرادات، رغم الارتفاع القوي في نفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين و التحويلات) مقارنة بسنة 2009.²

و في ما يخص الوضعية النقدية لسنة 2011، عرفت عودة قوية للتوسع النقدي، حيث بلغت الكتلة النقدية M2 ما قيمته 9929.2 مليار دج، أي بزيادة نسبة نمو تقدر بـ 21.6% مقارنة بسنة 2010، و هذا جراء نمو كبيرًا

¹ Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005. www.bank-of-algeria.com

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، ص 165

للقروض الموجه للاقتصاد في ظرف يتميز بزيادة معتبرة للموجودات الخارجية، حيث بلغ تحويلات صافي ترجيلات المؤسسات البترولية مبلغ 648.664 مليار دج قد انفق في السوق الوطنية (أجور، سلع، خدمات، استثمارات...) ¹

أما سنة 2012 تميزت بذرة في التضخم النقدي رغم تباطؤ نسبة التوسع النقدي، حيث ارتفع معدل نمو M2 بـ 10.9% فقط مقابل 21.6% بموجب سنة 2011، و بلغت الكتلة النقدية M2 ، 11015.1 مليار دج، و هذا التباطؤ المسجل في التوسع النقدي لسنة 2012 مرده النمو المعتبر للقروض الموجه للاقتصاد مقارنة مع نمو صافي الموجودات الخارجية، في ظرف يتميز بأثر ضعيف لتقلص الوضعية المالية الصافية للدولة ².

و من جهة أخرى، و مرساة على استئناف التوسع النقدي في سنتي 2010 و 2011، و متبوعة باعتدال في هذا المجال في سنة 2012، سجلت السنة 2013 مواصلة تراجع وتيرة التوسع النقدي، أي بمعدل ذو رقم واحد (نسبة نمو 8.4%) في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض موجه للاقتصاد، حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية M2 سنة 2013 مبلغ 11941.5 مليار دج ³.

أما فيما يخص سنة 2014 عاودت نسبة نمو M2 ارتفاعها لتصل إلى 14.6%، و في ضل الصدمة الخارجية يبرز استمرار القروض طويلة الأجل، للسنة الثالثة على التوالي، كأهم محدد للتوسع النقدي لسنة 2014 ، حيث بلغت الكتلة النقدية في هذه السنة 13686.8 مليار دج.

أما في سنة 2015 عرف التوسع النقدي نسبة نمو شبه منعدمة تقدر بـ 0.12%، و بلغت الكتلة النقدية M2 13704.5 مليار دج، و مقارنة بسنة 2014 تعتبر زيادة ضعيفة جدا ، نتيجة الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات، و استمرار تواصل العجز الكبير في ميزان المدفوعات ⁴.

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة و الأدوات والطرق المستخدمة

سنحاول في هذا المطلب تحديد متغيرات الدراسة ، وطرق جمع المعطيات و البيانات مع استخدام افضل الادوات الاحصائية ، و بالتالي محاولة الوصول الى افضل النماذج لتقدير اثر هذه الدراسة.

¹ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011 ، ص 158

² بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012 ، ص 180

³ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 ، ص 145

⁴ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015 ، ص 131

أولا متغيرات وطريقة جمع معطيات الدراسة

في هذا العنصر نقوم بتحديد المتغيرات التابعة و المستقلة للدراسة ، مع تبيان مصادر الحصول على البيانات و معطيات الدراسة .

1- المتغيرات المستقلة : و تتمثل هذه المتغيرات في أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية

الجدول رقم (2-7) يوضح متغيرات السياسة المالية و السياسة النقدية

متغيرات السياسة النقدية		متغيرات السياسة المالية	
الترميز	المتغير	الترميز	المتغير
M	الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام	R	الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
	/	G	النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطلبة

2- المتغيرات التابعة: و تتمثل هذه المتغيرات في مؤشرات الربحية و السيولة و ملاءة رأس المال

الجدول رقم (2-8) يوضح متغيرات مؤشرات الربحية و السيولة و ملاءة رأس المال

متغيرات مؤشرات ملاءة رأس المال		متغيرات مؤشرات السيولة		متغيرات مؤشرات الربحية	
الترميز	المتغير	الترميز	المتغير	الترميز	المتغير
Y3	حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	Y2	النقديات إلى إجمالي الودائع	Y1	العائد إلى الإيرادات

المصدر: من إعداد الطلبة

3- طريقة جمع معطيات الدراسة

تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2001-2015، وتضم التقارير البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد في نهاية كل سنة مالية،

ويمكن الاطلاع على التقارير من خلال الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري : www.bna.dz.

اما فيما يخص معطيات و بيانات كلا من السياستين المالية و النقدية للفترة المدروسة 2001-2015 تم

الارتكاز على التقارير السنوية ، و النشرات الاحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر ، من الموقع البنك :

www.bank-of-algeria.com و بيانات و احصائيات الديوان الوطني للإحصاء من الموقع

www.ons.dz

ثانيا: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

سنقوم بتحديد البرامج الاحصائية التي تساعدنا في التقدير الجيد للمعلومات ، مع تحديد مختلف المعايير لمعرفة الاثار و الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

1- البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على برنامج Excel و Eviews.

2- الادوات الاحصائية و الطرق:

سنقوم في هذا الفصل بتطبيق تحليل إحصائي و اقتصادي و قياسي للعوامل الأساسية المؤثرة في متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على المعايير الاقتصادية و الاحصائية و القياسية¹ ، حيث نهدف من خلال هذا إلى معرفة العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة، وتتركز الدراسة حول تقدير اثر السياستين المالية و النقدية على اهم مؤشرات تقييم الاداء المالي في البوك التجارية.

1-2 المعايير الاقتصادية : و تستخدم في تقييم معلمات النموذج و ذلك من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية ، و تهتم هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة ، فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقره النظرية مسبقا فإن هذا يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة وهذه في حالة ما لم تكن هناك من المبررات القوية ومنطقية كذلك ما يؤدي بنا إلى التسليم بصحة التقديرات و بهذا رفض ما جاءت به النظرية ، وبالإضافة إلى هذا فإنه في بعض الحالات يأتي اختلاف المعلمات المقدرة عما تقره النظرية وذلك لقصور في البيانات في تقدير النموذج، أو نتيجة لأخطاء في بعض فرضيات الطريقة القياسية المستخدمة.

2-2 المعايير الاحصائية : كما تهدف المعايير الإحصائية الى اختبار مدى الثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، والتي من أهمها معامل التحديد واختبار المعنوية.

2-3 المعايير القياسية : كما تهدف المعايير القياسية إلى إمكانية التأكد من أن الفرضيات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية بالنسبة للواقع ، وبالتالي إذا كانت هذه الفرضيات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات أهمها عدم التحيز والاتساق والعكس إذا لم تتحقق تلك الافتراضات فإنه يؤدي إلى فقدان تلك المعلمات المقدرة بعض من صفاته السابقة ، وهذا بدوره يؤدي على عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها ، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار تلك المعايير الإحصائية ، ومن بينها نجد :معايير

¹ مراد جنيدي ، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر بإستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2004 ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ، 2005، ص: 121، 120

الارتباط الذاتي ، معايير الامتداد أو التعدد الخطي المتعددة ، معايير التعرف ، معايير نجد أحيانا أنه من الصعب
نقد المعلومات var ثبات التباين وغيرها.

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي ، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات ، يتم تحديد الشكل الرياض للنموذج ، إذا يعد من أولى واهم مراحل بناء النموذج القياسي .

المطلب الاول : اثر السياسة المالية على اهم مؤشرات تقييم الاداء المالي

سنحاول دراسة الآثار كل على حدى مع مؤشرات الأداء المالي التي تم إختيارها، والمتمثلة في: العائد إلى الإيرادات، النقديات إلى إجمالي الودائع، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وهي عبارة عن ثلاث نماذج وهي كالتالي:

$$y_{1t} = \alpha_0 + \alpha_1 G_t + \alpha_2 R_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (01)$$

$$y_{2t} = \beta_0 + \beta_1 G_t + \beta_2 R_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (02)$$

$$y_{3t} = \lambda_0 + \lambda_1 G_t + \lambda_2 R_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (03)$$

حيث أن:

t: تمثل الزمن.

ϵ : المتغير العشوائي .

اولا: أثر السياسة المالية على العائد إلى الإيرادات:

من أجل الحصول على المعلمتين α_0 ، α_1 ، ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وكانت

نتائج تقدير المعادلة رقم (01) وفق الشكل التالي:

الجدول رقم (02-09) يبين تقدير المعادلة (01)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/17 Time: 21:08				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.840499	0.810607	-2.270520	0.0424
G	5.206425	1.157074	4.499649	0.0007
R	1.188204	1.611191	0.737469	0.4750
R-squared	0.628306	Mean dependent var		0.509000
Adjusted R-squared	0.566357	S.D. dependent var		0.352502
S.E. of regression	0.232128	Akaike info criterion		0.093802
Sum squared resid	0.646602	Schwarz criterion		0.235412
Log likelihood	2.296482	F-statistic		10.14233
Durbin-Watson stat	2.551533	Prob(F-statistic)		0.002637

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews.

من نتائج الجدول (02-09) يمكن صياغة النموذج المقدر إنطلاقاً من إحصائيات الفترة (2001-2015) على الشكل التالي:

$$Y_{1t} = -1.84 + 5.206G_t + 1.188R_t \dots \dots \dots (04)$$

SE (0.81) (1.15) (1.61)

$R^2 = 0.62$ $F = 10.14$ $DW = 2.55$

نقبل إقتصادياً النموذج، لأن إرتفاع متغيرات السياسة المالية يؤدي إلى إرتفاع معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات، كما أن الحد الثابت له إشارة سالبة مما يعني في هذه الحالة عدم وجود متغيرات السياسة المالية، يكون معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات سالب بالرغم من إشارته السالبة فإنه لا يؤثر في النموذج .

* التقييم الإحصائي للنموذج: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار معنوية معاملات نموذج أثر مؤشرات السياسة

المالية على معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات، ومن أهم اختبارات الرتبة الأولى First Order Tests معامل التحديد واختبار التوزيع t واختبار التوزيع F بمستوى المعنوية ودرجات الحرية محددة، مع تحديد مجال الثقة للمعالم المقدرة ودراسة مشكلة وجود الارتباط الذاتي.

* تفسير النموذج: يتبن من خلال معامل الذي قدر ب $R^2 = 0.62$ والذي يعتبر مقياسا لجودة توفيق النموذج، ما يعني أن نسبة المتغيرات المشروحة (المفسرة) بواسطة هذا النموذج المقدر، هي أكبر من 50% وهي نسبة جيدة في الحالات العملية، وبصورة أخرى أن 62% من المتغيرات تفسر داخل النموذج، وأن 38% تعود متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج أو تمكن إدراجها مضمنا المتغير العشوائي.

* تشخيص النموذج: ولتشخيص النموذج المقدر في المعادلة (04) وهذا من خلال:

- دراسة معنوية المعلمات المقدرة $(\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2)$ من خلال معنوية المعالم المقدرة، حيث يظهر لنا عموما أن معلمة الحد الثابت ومعلمة الإنفاق الحكومي مقبولتين حسب اختبار ستودينت t (عند مستوى معنوية 5%) أي نرفض الفرضية H_0 ، أما معلمة الإيرادات العامة فهي غير مقبولة إحصائيا حسب اختبار ستودينت t (عند مستوى معنوية 5%)، وكذلك 10% مما يجعلنا نقبل فرضية H_0 لما $H_0 = \alpha_2 = 0$.
ويظهر اختبار F (عند مستوى معنوية 5%) الذي يدرس المعنوية الكلية للنموذج، أن كل معلمات النموذج غير معدومة أي نرفض H_0 ، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا ما يظهره اختبار DW الذي يساوي 2.55 وهو أكبر من 2 ($DW > 2$).

ولتحسين النموذج أو تعديله سنحاول في مرحلة أخرى حذف متغير الإيرادات العامة ليصبح النموذج من

النوع الخطي البسيط ونعيد تقديره من جديد كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (10-02) يبين إعادة تقدير المعادلة رقم (01) بعد حذف R

Dependent Variable: Y1 Method: Least Squares Date: 05/07/17 Time: 21:39 Sample: 2001 2015 Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.328234	0.410432	-3.236188	0.0065
G	5.030487	1.112171	4.523123	0.0006
R-squared	0.611461	Mean dependent var		0.509000
Adjusted R-squared	0.581573	S.D. dependent var		0.352502
S.E. of regression	0.228019	Akaike info criterion		0.004794
Sum squared resid	0.675907	Schwarz criterion		0.099200
Log likelihood	1.964047	F-statistic		20.45864
Durbin-Watson stat	2.405567	Prob(F-statistic)		0.000573

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews.

من نتائج الجدول (10-02) يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقا من إحصائيات الفترة (2001-2015)

$$Y_{1t} = -1.32 + 5.06G_t \dots \dots \dots (05)$$

ST (-3.26) (4.53)

$R^2 = 0.61$ $F = 20.45$ $DW = 2.40$

بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد (R^2) تفسر معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات (Y_{1t}) نسبة 61 % وهي نسبة معتبرة.

وفيما يخص اختبار ستودينت t فنلاحظ أن المعالم مقبولة أي قبول فرضية H_1 .

أما اختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 20.45$ وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 4.67$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.

بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة $DW = 2.4$ ، وهي أكبر من 2 ($DW > 2$) ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

أما اقتصادي فإنه يتوافق مع النظرية اقتصادية بوجود علاقة طردية بين المتغيرين أي النفقات العامة ومعدل العائد إلى إجمالي الإيرادات.

وقد كانت النفقات العامة مقارنة بالنتاج الداخلي الخام (G/PIB) بـ 36%* لسنة 2016 ، مما يعني ان العائد الى الايرادات للبنك الوطني الجزائري سوف يكون 0.4908 سنة 2016 .

لبنك BNA سوف يكون مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات سنة 2016 هو 0.4908 .

ثانيا: أثر السياسة المالية على النقديت إلى إجمالي الودائع:

لتقدير معلمات ($\beta_0, \beta_1, \beta_2$) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وكانت نتائج تقدير المعادلة كالتالي¹:

* معطيات البنك الدولي 2017

¹ انظر الملحق رقم (1)

$Y_{2t} = -0.038 + 0.726G_t - 0.296R_t \dots\dots\dots(06)$			
ST	(-0.29)	(3.91)	(-1.14)
$R^2 = 0.61$	$F = 9.63$	$DW = 1.61$	

ونلاحظ من خلال هذا النموذج أن هناك علاقة إيجابية بين النفقات العامة، مع مؤشر التقديرات إلى إجمالي الودائع، لكن هناك علاقة عكسية (ما توضحه إشارة المعلمة) بين إيرادات العامة مع مؤشر التقديرات إلى إجمالي الودائع.

أما إحصائياً، فالنموذج لديه معلمة الحد الثابت و معلمة الإيرادات العامة غير مقبولة إحصائياً حسب اختبار ستيودينت t (عند مستوى معنوية 5%) ، أما معلمة النفقات العامة فإننا نرفض H_0 عند مستوى معنوية 5% ، عموماً النموذج يعاني من بعض المشاكل الإحصائية لذا سنحاول في خطوات أخرى تحسينه، وذلك بحذف متغير الإيرادات العامة والحد الثابت وإدخال متغير $MA(1)^*$ والذي يظهر لنا كأحسن نموذج وفق المعايير الإحصائية ونلاحظ من الشكل المختصر التالي¹:

$Y_{2t} = 0.32G_t \dots\dots\dots(07) \quad e_t \sim MA(1)$	
ST	(8.15)
$R^2 = 0.73$	$F = 66.56$

- معامل التحديد قد ارتفع عن النموذج السابق ليصبح قدره: 0.73 وهي نسبة جيدة، أي أن 73% من المتغيرات تفسر داخل النموذج.
- معنوية معلمة مؤشر الإنفاق العام عند مستوى معنوية 1% .
- غياب مشكل الارتباط الذاتي حسب اختبار dh

^{*} متغيرة المتوسطات المتحركة ذو التأخير الاول
¹ انظر الملحق رقم(2)

ثالثا: أثر السياسة المالية على حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:

بعد تقدير المعادلة رقم (03) من أجل الحصول على المعلمات $(\lambda_0, \lambda_1, \lambda_2)$ ، وكانت نتائج التقدير وفق

الشكل المختصر التالي¹:

$Y_{3t} = 0.067 + 0.264G_t - 0.271R_t \dots \dots \dots (08)$			
ST	(1.13)	(3.10)	(-2.28)
$R^2 = 0.60$	$F = 9.30$	$DW = 0.99$	

نلاحظ من خلال النموذج أعلاه أن معنوية معلمة الحد الثابت غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، أي قبول الفرضية H_0 ، كذلك أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء حيث أن قيمة $DW = 0.99$ ، لذا سنحاول في مرحلة أخرى تحسين النموذج رغم وجود معنوية لمعلمة مؤشر النفقات العامة معلمة مؤشر الإيرادات العامة، كذلك للنموذج جودة التوفيق مقبولة ($R^2 = 0.60$)، ليصبح النموذج كالتالي:

الجدول رقم (11-02) يبين تقدير المعادلة المحسنة للمعادلة رقم (03)

Dependent Variable: Y3				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/17 Time: 19:42				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Convergence achieved after 16 iterations				
Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.294573	0.040528	7.268449	0.0000
R	-0.119094	0.040713	-2.925219	0.0127
MA(1)	0.997111	0.110002	9.064490	0.0000
R-squared	0.816355	Mean dependent var		0.062400
Adjusted R-squared	0.785748	S.D. dependent var		0.025286
S.E. of regression	0.011704	Akaike info criterion		-5.880849
Sum squared resid	0.001644	Schwarz criterion		-5.739239
Log likelihood	47.10637	Durbin-Watson stat		1.442164
Inverted MA Roots	-1.00			

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews

¹ انظر الحق رقم(3)

من خلال نتائج المعادلة رقم (02-11) يمكن صياغة النموذج المقدر انطلاقاً من إحصائيات الفترة (2001-2015) على الشكل التالي:

$$Y_{3t} = 0.249G_t - 0.119R_t \dots\dots\dots(09)$$

ST (7.26) (-2.92)

$R^2 = 0.81$ DW = 1.44

بالنسبة للتفسير الإحصائي، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- ارتفاع معامل التحديد ليصبح يساوي $R^2 = 0.81$ وهو يعني أن مؤشر الإيرادات العامة والنفقات العامة تشرح مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.

- معنوية معلمتي مؤشر الإيرادات العامة و النفقات العامة حسب اختبار ستيودينت t ، عند مستوى معنوية 5%

- حسب اختبار فيشر F نرفض H_0 أي معنوية كل المعلمات عند مستوى معنوية 5%

*التفسير الإحصائي: نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ، وعلاقة طردية بين النفقات العامة و حقوق الملكية الى اجمالي الودائع، وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية و المالية.

والجدول التالي يبين الآثار المختلفة لتغيرات النفقات العامة و الإيرادات العامة على مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع .

الجدول رقم (02-12) يبين الآثار المتبادلة بين النفقات العامة والإيرادات العامة على مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

تغيرات متغيرات السياسة المالية	تغير مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
ارتفاع G بـ 10% مع ثبات R	ارتفاع Y_3 بـ 6%
ارتفاع R بـ 10% مع ثبات G	انخفاض Y_3 بـ 6.11%
ارتفاع G و R بـ 10%	ارتفاع Y_3 بـ 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (02-11)

التحليل:

من الجدول (02-12) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة (G) مع ثبات الإيرادات العامة (R) ، ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، حيث أنه كلما زادت الحكومة في النفقات العامة بنسبة 10% أدت إلى زيادة مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بنسبة 6%.

كذلك أن هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة (مع ثبات النفقات العامة G) ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، حيث عند ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 10% يؤدي ذلك إلى انخفاض مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بنسبة 6.11%.

وفي الحالة الأخيرة من الجدول، نلاحظ وجود علاقة طردية بين النفقات العامة للدولة والإيرادات العامة مع مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، حيث عند ارتفاع النفقات العامة والإيرادات العامة بنفس السنة وهي 10% يؤدي ذلك إلى الزيادة في مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بنسبة 6%.

وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية والمالية، أي أن النفقات العامة للدولة لها آثار ايجابية على مؤشرات الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي:

سنحاول في هذا العنصر، تبيان الآثار التي تخلفها السياسة النقدية مع أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي،

وهي كالتالي:

$$Y_{1t} = \alpha_0 + \alpha_1 M_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (10)$$

$$Y_{2t} = \beta_0 + \beta_1 M_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (11)$$

$$Y_{3t} = \lambda_0 + \lambda_1 M_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (12)$$

حيث أن:

t : الزمن.

M : الكتلة النقدية.

Y_1 : العائد إلى إجمالي الإيرادات.

Y_2 : النقديات إلى إجمالي الودائع.

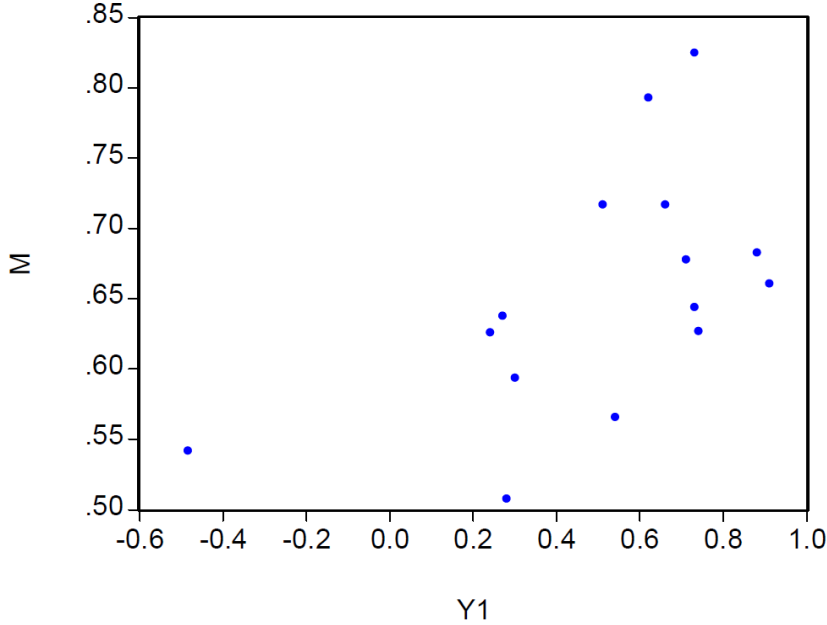
Y_3 : حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.

ϵ : المتغير العشوائي أو عنصر الاضطراب.

أولاً: أثر السياسة النقدية على العائد إلى إجمالي الإيرادات: من أجل تأكيد خطية العلاقة الموجودة بين

متغير السياسة النقدية (الكتلة النقدية) ، ومؤشر (Y1) نقوم باستخراج سحابة النقاط بين المتغيرين:

الشكل رقم (06-02) يبين سحابة النقاط بين الكتلة النقدية ومؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على برنامج Eviews.

من خلال الشكل (08-02) أن هناك علاقة غير خطية بين المتغيرين الكتلة النقدية (M) ، ومعدل العائد إلى إجمالي الإيرادات (Y1) كما نتأكد من وجود مركبة الاتجاه العام، وتعتبر هذه العلاقة علاقة طردية بالرغم من تباعد بعض المشاهدات عن بعضها البعض، إلا أننا سنقوم بتقدير النموذج الغير خطي البسيط لهذه العلاقة على الصيغة التالية:

$$Y_{1t} = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(M_t) + \epsilon_t \dots \dots \dots (13)$$

حيث أن:

Ln(M): هو اللوغاريتم لمتغيرة الكتلة النقدية (M) أما عدم سبب إدخال اللوغاريتم النيبيري (Y1)، لوجود بيانات أو مشاهدات سالبة كما في سنة 2005. وبالتالي ستقدر المعادلة رقم (13) لنحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (13-02) يبين تقدير المعادلة (13)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/17 Time: 20:47				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.179056	0.271155	4.348271	0.0008
LM	1.551529	0.602125	2.576757	0.0230
R-squared	0.338075	Mean dependent var		0.509000
Adjusted R-squared	0.287157	S.D. dependent var		0.352502
S.E. of regression	0.297618	Akaike info criterion		0.537552
Sum squared resid	1.151492	Schwarz criterion		0.631959
Log likelihood	-2.031641	F-statistic		6.639675
Durbin-Watson stat	1.650269	Prob(F-statistic)		0.022998

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews.

من نتائج الجدول رقم (13-02) يمكن صياغة النموذج المقدرة انطلاقاً من إحصائيات الفترة (2001-2015) مع الشكل التالي:

$$Y_{1t} = 1.17 + 1.55M \dots \dots \dots (14)$$

ST (4.34) (2.57)

$R^2 = 0.33$ $F = 6.63$ $DW = 1.65$

من خلال النموذج أعلاه يقبل اقتصادياً وإحصائياً وذلك نظراً ل:

-معنوية معلمة متغيرة الكتلة النقدية وكذلك الحد الثابت حسب اختبار ستودنت t.

-معنوية اختبار فيشر F والتي تقدر بـ 6.63 عند مستوى معنوية 5%

-غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

-كلما ارتفعت الكتلة النقدية M بـ 10% ارتفع مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات (Y_1) بـ 1.6%

ثانيا: أثر السياسة النقدية على النقديات إلى إجمالي الودائع:

لتقدير هذا الأثر نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى LOS، لتقدير النموذج الغير خطي¹ بعد تحسينه

كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-14) يبين تقدير المعادلة رقم (11)

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/17 Time: 21:05				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Convergence achieved after 15 iterations				
Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.174040	0.027741	6.273639	0.0000
LM	0.139841	0.064705	2.161218	0.0516
MA(1)	0.997468	0.109423	9.115672	0.0000
R-squared	0.708210	Mean dependent var	0.114800	
Adjusted R-squared	0.659578	S.D. dependent var	0.055719	
S.E. of regression	0.032510	Akaike info criterion	-3.837707	
Sum squared resid	0.012682	Schwarz criterion	-3.696097	
Log likelihood	31.78280	F-statistic	14.56273	
Durbin-Watson stat	1.756094	Prob(F-statistic)	0.000617	
Inverted MA Roots	-1.00			

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews.

من الجدول رقم (02-14) نلاحظ أن النموذج مقبول ، إحصائيا وهذا ما يبينه اختبار ستودنت t لمعلمة الحد الثابت عند مستوى معنوية 5% أما معلمة الكتلة النقدية (M) فتم قبول معنويتها عند 10% ، كذلك ظهر لنا المتغيرة MA(1) مقبولة إحصائيا حسب اختبار ستودنت t كما ظهرت إحصائية فيشر F أنها نرف فرضية العدم H_0 ، عند مستوى معنوية 1% ، كما النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، معامل التحديد R^2 والذي يقدر بـ 0.7 مما يفسر لنا قوة الارتباط بين Y_2 ولوغاريتم الكتلة النقدية والذي يقدر بـ $r = 0.84$

التفسير الاقتصادي: يظهر لنا هناك أن علاقة طردية بين الكتلة النقدية (M) ومؤشر النقديات إلى إجمالي الودائع

¹ وحدت العلاقة بين النقديات الى اجمالي الودائع (Y_2) و الكتلة النقدية (M) علاقة غير خطية ، كما تبينها سحابة النقاط ، انظر الملحق رقم(4)

ثالثا: أثر السياسة النقدية على مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:

بنفس الخطوات السابقة سنحاول البحث عن العلاقة الموجودة بين الكتلة النقدية (M) ومؤشر حقوق

الملكية إلى إجمالي الودائع Y_3 ، لذا سنستعين بسحابة النقاط¹ والتي أظهرت وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين

، كما وجود أن النموذج والذي يكتب على النحو التالي:

$$Y_{3t} = \lambda_0 + \lambda_1 \ln(M_t) + \epsilon_t \dots \dots \dots (15)$$

كما وجد له بعض المشاكل الإحصائية من بينها مشكل الارتباط الذاتي²:

وبعد عدة محاولات للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، وجدنا أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة

والذي يكتب مع الشكل المختصر التالي³:

$Y_{3t} = 0.11 + 0.12 \ln(M) + 0.52 \text{AR}(1) \dots \dots \dots (16)$				
ST	(7.24)	(3.78)	(1.97)	
$e \sim \text{MA}(1)$	$R^2 = 0.91$	$F = 53.58$	$DW = 1.36$	

تم اختيار هذا النموذج كأحسن وأفضل نموذج من بين مجموعة من النماذج نظرا لعدة معايير:

- لديه أفضل معامل تحديد R^2
- لديه أدنى قيمة لمعيارى Schwarz و Akaike
- لديه أدنى قيمة لمجموع مربعات البواقي
- معنوية معلمة مقبولة حسب اختبار ستودنت t
- معنوية المعلمات الكلية حسب اختبار فيشر F
- عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
- غياب مشكلة التعدد الخطي حسب اختبار فرار قلوبير

¹ انظر الملحق رقم (5)

² انظر الملحق رقم (6)

³ انظر الملحق رقم (7)

أما اقتصاديا فيظهر لنا وجود علاقة قوية بين المتغيرين، وهذا ما يظهره معامل الارتباط والذي يقدر بـ $r = 0.95$ أي كلما ارتفعت الكتلة النقدية بـ 10% أدى ذلك لارتفاع في مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع Y_3 بـ 1.71%.

المطلب الثالث : الاثار و الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة

سنتناول في العنصر تبيان العلاقة و الاثار المترتبة عن تطبيق السياستين المالية و النقدية على مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

أولا: الاثار بين متغيرات الدراسة:

سيتم تبيان الآثار بين المتغيرات المستقلة ممثلة في متغيرات السياستين المالية والنقدية والمتغيرات التابعة ممثلة في مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-15)

الجدول رقم (2-15) يوضح الآثار المتبادلة بين متغيرات الدراسة.

متغيرات مؤشرات تقييم الأداء المالي			
Y_3	Y_2	Y_1	
ترتفع بـ 16%	ترتفع بـ 7.6%	ترتفع بـ 10%	النفقات ترتفع بـ 10%
ترتفع بـ 6.11%	—	—	الإيرادات ترتفع بـ 10%
ترتفع بـ 1.71%	ترتفع بـ 1.6%	ترتفع بـ 1.6%	الكتلة النقدية ترتفع بـ 10%

الصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من الجدول رقم (2-15) أن متغيرات السياسة المالية لها تأثير على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، حيث أنه كلما ارتفعت النفقات العامة بـ 10% يؤدي ذلك إلى ارتفاع مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك وهي العائد إلى إجمالي الإيرادات بنسبة 7.6% وحقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بنسبة 16%، وذلك بنسب متفاوتة، وكلما ارتفعت الإيرادات العامة بـ 10% فإنها تؤثر على مؤشر واحد فقط وهو حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بنسبة 6.11% كما أن الإيرادات ليست لها علاقة مع مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات ومؤشر النقدييات إلى إجمالي الودائع.

أما اثر السياسة النقدية على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك فيظهره الجدول رقم (2-15) نلاحظ تأثير الكتلة النقدية على جميع المؤشرات، حيث ارتفعت الكتلة النقدية بـ 10% يؤدي إلى ارتفاع كل من مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات بنسبة 1.6%، مؤشر النقدييات إلى إجمالي الودائع بنسبة 1.6% ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بنسبة 1.71% وذلك بنسب متفاوتة .

لكن نلاحظ أن السياسة المالية حسب فترة الدراسة (2001-2015) لها فعالية أكبر من السياسة النقدية حيث % تأثر متغيرات السياسة المالية على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك أكبر من نسب تأثر متغيرات السياسة النقدية.

ثانيا: الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة:

في خطوة أخيرة نحاول توضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-15) التالي:

الجدول رقم (2-16) يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة

Correlation Matrix

	Y1	Y2	Y3	R	G	M
Y1	1.000000	0.750149	0.515198	-0.034225	0.781959	0.558349
Y2	0.750149	1.000000	0.868704	-0.356681	0.757855	0.650927
Y3	0.515198	0.868704	1.000000	-0.540585	0.661185	0.732655
R	-0.034225	-0.356681	-0.540585	1.000000	-0.206184	-0.538616
G	0.781959	0.757855	0.661185	-0.206184	1.000000	0.793092
M	0.558349	0.650927	0.732655	-0.538616	0.793092	1.000000

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews.

من خلال الجدول رقم (2-15) نلاحظ أن هناك بصفة عامة علاقة ارتباط بين مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك و متغيرات السياستين المالية والنقدية، أما قوة العلاقة فتراوح بين ضعيفة وقوية. وعند تحليلنا للعلاقات الجزئية بين متغيرات الدراسة نلاحظ ما يلي:

- هناك علاقة ارتباط قوية بين مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات (Y1) والنفقات العامة (G)، حيث تقدر بـ 0.78% وهي موجبه أي وجود علاقة طردية، كما أن هناك علاقة ارتباط قوية بين مؤشر النقديات إلى إجمالي الودائع (Y2) والنفقات العامة G كذلك تقدر بـ 0.75% وهي موجبه مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

أما متغيرة الكتلة النقدية (M2) لها ارتباطات مقبولة إحصائيا مع مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك تتراوح في المجال [0.5-0.73] وهي كلها موجبه مما يدل كذلك على وجود علاقة طردية، كما نلاحظ من الجدول (2-15) أن هناك علاقة ضعيفة بين الإيرادات العامة (R) ومؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات (Y1) ومؤشر النقديات إلى إجمالي الودائع (Y2) حيث قدرت على التوالي (-0.03)، (-0.35) وهي سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين

هذه المتغيرات، وهناك علاقة ارتباط مقبولة أو متوسطة بين الإيرادات العامة (R) و مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي
الودائع (Y3) وهي سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية

الخلاصة:

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، ففي المبحث الأول تناولنا تطور مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري للفترة 2001-2015 حيث بدأنا بتعريف البنك محل الدراسة وتحليل هيكله الداخلية ثم تطرقنا إلى دراسة الجانب المالي الخاص بالبنك الوطني الجزائري ومركزين على مؤشرات تقييم الأداء المالي محل الدراسة ومراحل تطورها خلال فترة الدراسة ثم تناولنا اتجاهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة وتطورها مع التحليل الاقتصادي، أما فيما يخص المبحث الثاني من الدراسة قمنا بإستعمال برنامج Eviews وأسلوب تحليل الارتباط وخلصنا في هذا الفصل إلى :

- هناك آثار بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة
- هناك ارتباطات جزئية بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، مع وجود تفاوت من حيث قوة العلاقة.
- متغيرة الإيرادات العامة ليس لها تأثير على مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري(فقط Y_3).
- وجدت علاقة طردية بين النفقات العامة و مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري .
- وجدت علاقة طردية بين الكتلة و مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

الخاتمة العامة

كان الهدف من انجاز هذه الدراسة هو قياس أثر تقدير السياستين المالية والنقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2001-2015) وحتى نتتمكن من الوصول الى الهدف المرجو، كان لابد من اعطاء توضيحات على المتغيرات المحيطة لموضوع الدراسة، سواء كان تقييم الأداء المالي للبنوك و أهم مؤشرات، والسياستين المالية والنقدية واتجاهات تطورها في الجزائر وقد اعتمدنا على التحليل الاحصائي وأسلوب تحليل الارتباط للعوامل الاساسية المؤثرة على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي وفي مايلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض أفاق الدراسة.

أولاً: إختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1- إختبار صحة الفرضية الأولى: تقييم الأداء المالي هي الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط وحدة الأقتصادية سواء كان بنك أو غير ذلك، بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة سابقا للوقوف على الانحرافات وتصحيحها، وغالبا ما تكون المقارنة للفترة الزمنية لا تتعدى السنة، كما أن هناك عدة مؤشرات لتقييم الأداء المالي للبنوك، وجدنا أن البنك الوطني الجزائري يستخدم المؤشرات الأكثر إنتشارا وهي محل دراستنا.

2- إختبار صحة الفرضية الثانية: تم إثبات وجود علاقة ارتباط قوية بين النفقات العامة ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، قدرت قوة العلاقة بين النفقات العامة ومؤشر العائد الى اجمالي الودائع (Y1) بـ 0.78.

أما قوة العلاقة بين النفقات العامة ومؤشر النقدييات الى اجمالي الودائع (Y2) بـ 0.75.

3- إختبار صحة الفرضية الثالثة: تم إثبات وجود علاقة ارتباط عكسية بين الايرادات العامة (R) ومؤشر تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، حيث قدرت قوة العلاقة بين الايرادات العامة (R) ومؤشر العائد الى اجمالي الايرادات (Y1) بـ (-0.03) وهي ضعيفة جدا، ومع مؤشر النقدييات الى اجمالي الودائع (Y2) بـ (-0.35) ومع مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الودائع بـ (-0.54)

4- إختبار صحة الفرضية الرابعة: تم اثبات وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيرة السياسة النقدية (M2) مع مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، حيث بلغت قوة العلاقة بين متوسطة وقوية [0.55-0.73]

ثانيا: نتائج الدراسة:

من أهم نتائج المتوصل عليها نذكر:

- 1- عند زيادة النفقات العامة (G) بـ10% تؤدي ذلك الى زيادة في مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري بنسب متفاوتة وهي كتالي: زيادة (1Y) بـ10% و (2Y) بـ7.6% و(3Y) بـ16% عند زيادة الايرادات العامة بـ10% أدى ذلك الى انخفاض (3Y) فقط نسبة 6.11%
- 2- زيادة الكتلة النقدية (M2) بـ10% يؤدي الى ارتفاع كل مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري بنسبة قليلة $1.6=2Y$ و $1.71=3Y$
- 3- فعالية السياسة المالية ممثلة في الانفاق العام، من خلال نسب تأثيرها على مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري كنسبة أكبر من نسب تأثير الكتلة النقدية.
- 4- أما فعالية السياسة النقدية ممثلة في الايرادات العامة كان لها تأثير عكسي إن وجد على مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنك الوطني الجزائري
- 5- تبين طريقة Eviews في عملية تقدير أثر السياستين المالية والنقدية على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري الطريقة الأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف من حيث تحديد أثر السياستين المالية والنقدية في أداء البنك الوطني الجزائري على اعتبار أن هذه الطريقة تقوم أساسا على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة واستبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير على الظاهرة لاعتماد على الاختبارات الاحصائية تسند ذلك.

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات:

- 1- وضع أنظمة فعالة لتقييم الاداء المالي في البنوك الجزائرية تكون أكثر تطورا لإعطاء الوضعية الحقيقية للبنك.
- 2- تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين البنوك التجارية المحلية وصولا الى المؤسسات كبرى قوية ماليا وفنيا قادرة على التنافس محليا وعالميا.
- 3- نوصي بتدعيم أكثر استقلالية للبنوك العمومية، وذلك عن طريق ادخال مفهوم حوكمة المؤسسات المصرفية لإضفاء المزيد من الافصاح و الشفافية على التقارير المالية للبنوك.

رابعاً: أفق الدراسة:

في هذا الجانب نحاول اقتراح عدة مواضيع يمكنها ان تثري الرصيد العلمي و تعبر مجالا خصبا للدراسات المستقبلية للباحثين نذكر منها :

1- دراسة أثر السياستين المالية والنقدية على أهم مؤشرات تقييم الاداء المالي لبنك خاص لمعرفة الاختلافات في الاثار.

2- قياس أثر السياستين المالية والنقدية على الأداء المالي لعينة من البنوك الجزائرية

3- قياس اثر السياستين المالية والنقدية على الأداء المالي للبنوك - دراسة مقارنة- بين دول الغرب العربي ، حالة (الجزائر - تونس).

4- قياس اثر السياستين المالية والنقدية على الأداء المالي للبنوك - دراسة مقارنة- بين دولة من الغرب العربي و دولة من الاتحاد الاوروي حالة (الجزائر - سويسرا).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- عديلة العلواني، الميسر في الاقتصاد النقدي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 .
- 2- باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة، دار التعاون للطباعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2004.
- 3- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 4- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 5- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 6- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، مصر، 2001.
- 7- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبية والرعاية على تقييم الأداء في المؤسسات المالية، دار الوسام، لبنان، 1998.
- 8- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 9- علاء فرحات طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 10- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 11- عبد لحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006.
- 12- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 13- عبد المطلب عبد حميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، 2003.
- 14- فائزة عبد الكريم محمد، تقييم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد8، العدد 22، العراق، 2013.
- 15- محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، ط1، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للنشر، 2007.
- 16- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2008.
- 17- محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 18- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 19- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 20- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية وتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 21- موسى لخلو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي)، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010.
- 22- نصر حمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

- 23- ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- 24- عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- 25- الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.
- 26- رشيد حفص، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر دراسة إحصائية خلال الفترة (1999-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 27- فاطمة الزهراء النوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام الشمولية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- 28- زياد إسماعيل حسن المسلماني، السياسة النقدية وأثرها على أداء البنوك الأردنية التجارية من حيث السيولة والربحية واليسر المالي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية تخصص علوم مالية و مصرفية، جامعة اليرموك، العراق.
- 29- جعفر هني محمد، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2012 .
- 30- محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.
- 31- مراد جنيدي، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2004، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2005 .
- 32- بشير باعمارة، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير أكاديمي، علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 33- غزال رقية، اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2015.

3- المؤتمرات وملتقيات والندوات

- 34- آسيا ضيوحات وياسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها مع الإفصاح المحاسبي، الملتقى دولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014.
- 35- سفيان حريز، اثر السياسة النقدية التقليدية على اداء المصارف الإسلامية في الأردن، وقائع " المؤتمر الدولي الاول للمالية و المصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الأردن، 06-07 أوت، 2014 .

- 36- علي بن الضب، رشيدة بن احمد دحو، العلاقة بين أسعار البترول و أداء البنوك في دول المغرب العربي ، دراسة تطبيقية في (الجزائر، ليبيا، المغرب و تونس)، الملتقى الدولي حول : رهان الدول النامية على الطاقات المتجددة في ظل تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية، يومي 04-05-2016، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر .
- 37- يحي سعيدي ولخضر أوصيف، أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في تطوير الأداء المالي للبنوك الإسلامية، الملتقى دولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014.
- 4- قائمة الدوريات و المجلات**
- 38- محمد عبد الوهاب العزاوي، نظام تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازن، مجلة الرشيد المصرفي، العدد5، العراق، 2002.
- 39- مركز البحوث المالية والمصرفية، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد:8، العدد:3، 2000.
- 40- محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والإفراط في الحديث، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد:64، عدد:1، 1996.
- 41- عباس كاظم الدعيمي، ميساء سعد جواد حبي، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث العدد الحادي عشر، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2012.
- 42- عيد عبد الله الجهني، أثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية و إحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الإدارة، المجلد 20، العدد 2، السعودية، 2006.
- 43- سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار الفترة 2001-2004، العدد: 29، سنة 2007 .
- 5- التقارير و القوانين و المراسيم و القرارات**
- 44- القانون رقم 90/21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية، المادة 3 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.
- 45- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 07 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية، المادة 6، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
- 46- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2010 ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 47- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011 ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 48- بنك الجزائر ،التقرير السنوي 2012 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 49- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 50- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، على الموقع www.bank-of-algeria.com

6- المواقع الالكترونية

- 51- موقع الرسمي للبنك www.bna.dz
- 52- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:1، سبتمبر 2007، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 53- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:5، ديسمبر 2008، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 54- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:6، مارس 2009، 26، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 55- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:13، ماي 2011، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 56- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:22، جوان 2013، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 57- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:25، مارس 2014، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 58- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد:37، مارس 2017، على الموقع www.bank-of-algeria.com
- 59- حوصلة احصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصاء (ONS) على الموقع www.ons.dz

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- livres

- 60- David. F, **Concepts of Management**, 8 th Ed, Prentice-HALL, 2001.
- 61- D.N. Dwivedi, **Macro economies**, Theory and Policy, 3rd ed, Tata Mc Graw-Hill Education private Dlimited; New Delhi;INDIA, 2010.
- 62-fodil Hassam,**chronique de l'économie algérienne (vingt ans de reformes liberales)**,l'économiste d'Algérie,2000.
- 63- Jean Pierre Patat, Monnaie, **Institutions Financières et Politique manétane**, Ed Economica, Paris.
- 64-Jill. L. Wetmore and John. R. Brick, **The Basi Risk Economics and Business**, 1998.
- 65- Williams. MR, **Performance Appraisal in Management**, Heinemann, Laondon,1975.
- 66- William. H. Baughn and Charles. E. Walker, **The Bankers Hand-book**, Homewood. III: Business on Iruin,1989.

2- articles et Publications

- 65- Greg Edame Ekpung, Hope Izundu Uwalaka, C.C. Udude, **THE IMPACT OF MONETARY POLICY ON THE BANKING SECTOR IN NIGERIA**, International Journal of Economics, Commerce and Management Vol. III, Issue 5, May 20, United Kingdom, 2015
- 67- ¹ MUHAMMAD YASIR NAVEED, **Impact of Monetary Policy Shocks in a Dual Banking System in Pakistan: A Vector Auto Regressive Approach (VAR)** , EUROPEAN ACADEMIC RESEARCH Vol. II, Issue 11/ February, 2015 .
- 68-Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen, **The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks**, Amsterdam, Tinbergen Institute Publications, Discussion Paper N° TI 2012-048/2, 2012.

3- Rapports

- 69- - Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2004, www.bank-of-algeria.com
- 70- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2005, www.bank-of-algeria.com

- 71- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2006, www.bank-of-algeria.com
72- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2007, www.bank-of-algeria.com
73- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2008, www.bank-of-algeria.com
74- Banque d'Algérie, evolution économique et monétaire en Algérie ,rapport2015, www.bank-of-algeria.com

4- séminaire

- 75-Anca Munteanu and Mihaela Göndör, **International Conference on Emerging Markets in Finance and Business**, Vol. 3, 24-27 October 2012, Bucharest, University of Economic Studies, Romania, 2012

الملاحق

الملحق رقم (01) يبين تقدير المعادلة رقم (02)

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/17 Time: 22:23				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.038871	0.130183	-0.298590	0.7704
G	0.726755	0.185826	3.910946	0.0021
R	-0.296393	0.258757	-1.145449	0.2744
R-squared	0.616298	Mean dependent var		0.114800
Adjusted R-squared	0.552347	S.D. dependent var		0.055719
S.E. of regression	0.037280	Akaike info criterion		-3.563875
Sum squared resid	0.016677	Schwarz criterion		-3.422265
Log likelihood	29.72906	F-statistic		9.637129
Durbin-Watson stat	1.618031	Prob(F-statistic)		0.003191

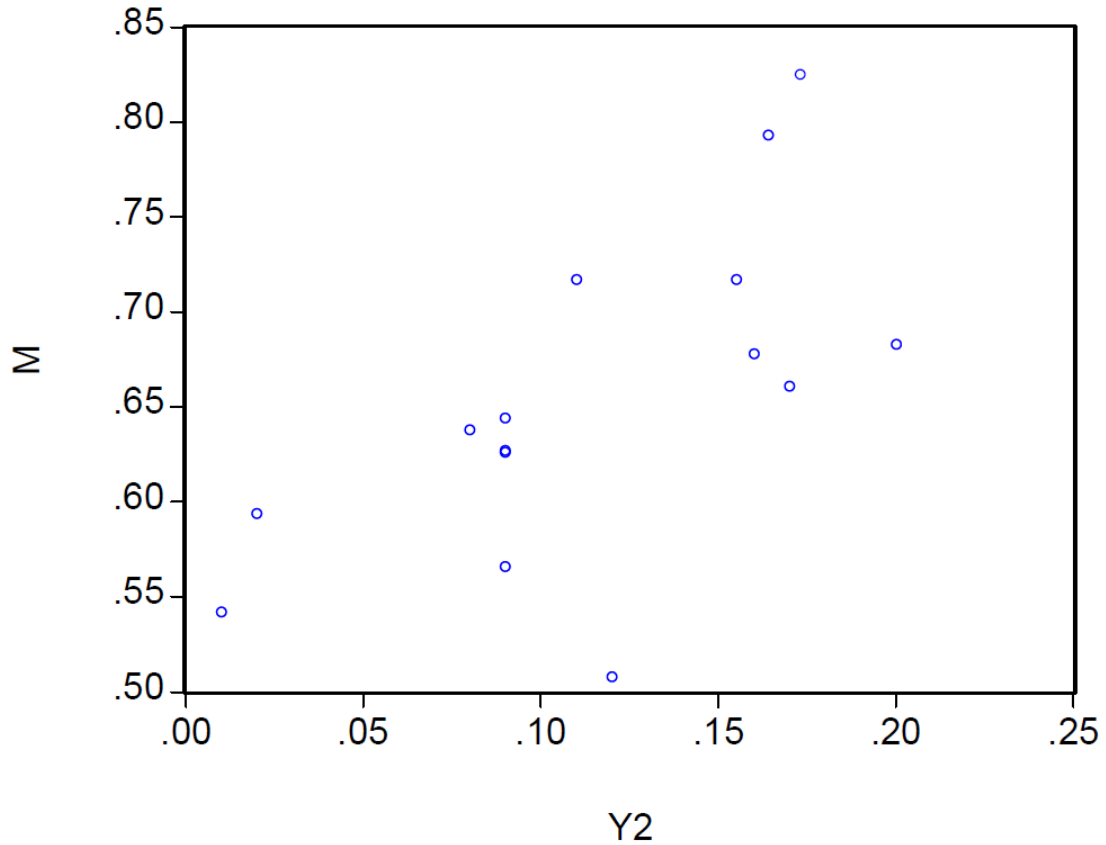
الملحق رقم (02) يبين تقدير المعادلة رقم (02) بإدخال Ma(1)

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/17 Time: 22:29				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Convergence achieved after 13 iterations				
Backcast: 2000				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.320871	0.039330	8.158503	0.0000
MA(1)	0.961355	0.061259	15.69338	0.0000
R-squared	0.736095	Mean dependent var		0.114800
Adjusted R-squared	0.715795	S.D. dependent var		0.055719
S.E. of regression	0.029704	Akaike info criterion		-4.071486
Sum squared resid	0.011470	Schwarz criterion		-3.977080
Log likelihood	32.53615	Durbin-Watson stat		1.491491
Inverted MA Roots	-0.96			

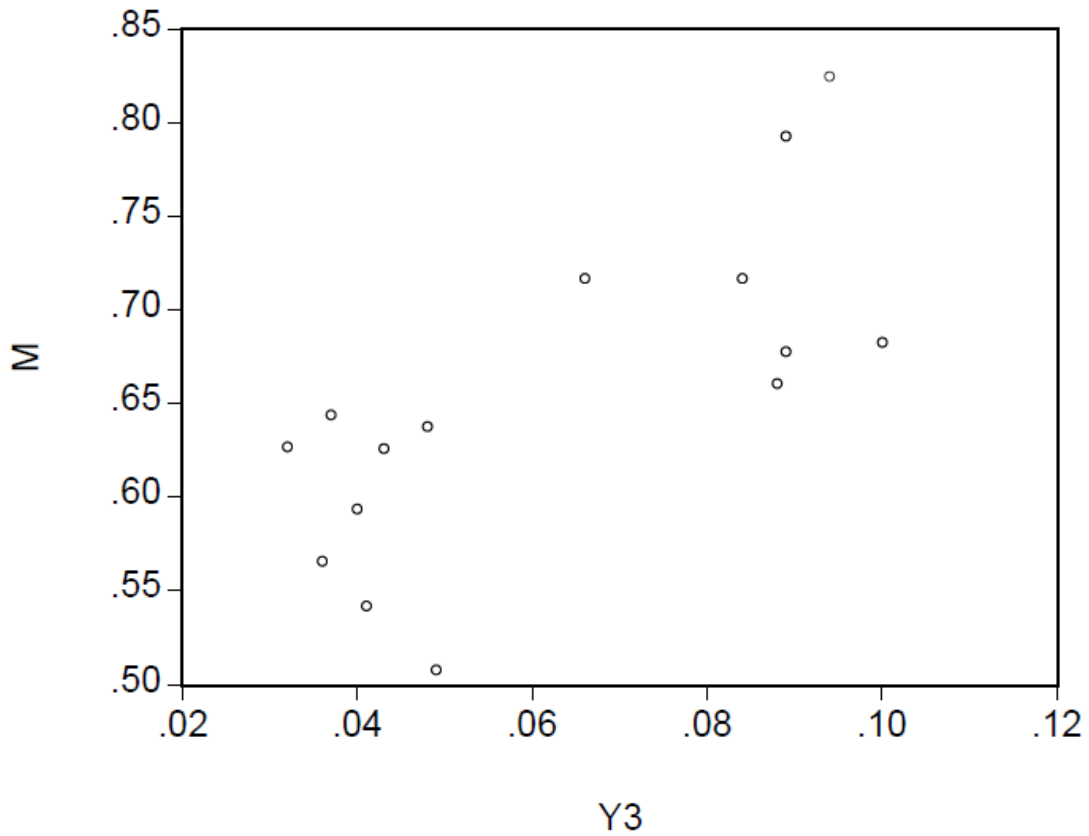
الملحق رقم (03) يبين تقدير المعادلة رقم (03)

Dependent Variable: Y3				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/17 Time: 19:29				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.067931	0.059727	1.137365	0.2776
G	0.264949	0.085255	3.107722	0.0091
R	-0.271308	0.118715	-2.285371	0.0413
R-squared	0.607848	Mean dependent var	0.062400	
Adjusted R-squared	0.542489	S.D. dependent var	0.025286	
S.E. of regression	0.017104	Akaike info criterion	-5.122201	
Sum squared resid	0.003510	Schwarz criterion	-4.980591	
Log likelihood	41.41651	F-statistic	9.300175	
Durbin-Watson stat	0.992280	Prob(F-statistic)	0.003637	

الملحق (04) يبين العلاقة الغير خطية بين (M) (Y₂)



الملحق (05) يبين العلاقة الغير خطية بين (M) (Y₃)



الملحق رقم (06) يبين تقدير العادلة رقم (13)

Dependent Variable: Y3				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/17 Time: 21:28				
Sample: 2001 2015				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.122326	0.016469	7.427815	0.0000
LM	0.138760	0.036570	3.794348	0.0022
R-squared	0.525497	Mean dependent var		0.062400
Adjusted R-squared	0.488997	S.D. dependent var		0.025286
S.E. of regression	0.018076	Akaike info criterion		-5.064916
Sum squared resid	0.004248	Schwarz criterion		-4.970510
Log likelihood	39.98687	F-statistic		14.39708
Durbin-Watson stat	0.785762	Prob(F-statistic)		0.002231

الملحق رقم (07) يبين تقدير العادلة رقم (13) بإدخال AR(1) و MA(1)

Dependent Variable: Y3 Method: Least Squares Date: 05/08/17 Time: 21:24 Sample(adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjusting endpoints Convergence achieved after 18 iterations Backcast: 2001				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.117864	0.016262	7.247773	0.0000
LM	0.127051	0.033538	3.788288	0.0036
AR(1)	0.520680	0.263959	1.972580	0.0768
MA(1)	0.997155	0.314321	3.172408	0.0099
R-squared	0.914343	Mean dependent var		0.063357
Adjusted R-squared	0.888646	S.D. dependent var		0.025957
S.E. of regression	0.008662	Akaike info criterion		-6.424802
Sum squared resid	0.000750	Schwarz criterion		-6.242215
Log likelihood	48.97362	F-statistic		35.58146
Durbin-Watson stat	1.369351	Prob(F-statistic)		0.000012
Inverted AR Roots	.52			
Inverted MA Roots	-1.00			